MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE

UNIVERSITE ABDEL HAMID IBN BADIS MOSTAGANEM
Faculté Des Sciences Economiques, Commerciales et Des Sciences De Gestion
Département des Sciences De Gestion

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

UNIVERSITE ABDELHAMID IBN BADIS MOSTAGANEM

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير

تخصص: إدارة واقتصاد المؤسسة

عنوان المذكرة:

دور الخزينة العمومية في الرفع من التنمية الاقتصادية

دراسة حالة الخزينة الولائية –مستغانم–

إعداد الطالبة:

نايب نعيمة

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن جامعة
رئيسا		أستاذ	جامعة مستغانم
مقررا	بن زيدان الحاج	أستاذ	جامعة مستغانم
مناقشا		أستاذ	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2016/2015

الإهداء

إلى التي جعل الله الجنة تحت أقدامها إلى من حملتني وهن على وهن وضعتني وهن على وهن و سهرت الليالي و ضحت من أجل تربيتي و تعليمي إلى رمز المحبة و الحنان إلى التي لم تبخل علي يوما بنصيحة أو دعوى صالحة إلى ريحانة حياتي و بهجتها أهدي لها هذا العمل المتواضع متمنية لها دوام الصحة إلى الصدر الحنون أمي الغالية أطال الله في عمرها .

إلى من كافح و ناضل في سبيل تربيتي و الوصول بي إلى ما أنا عليه الآن أبي العزيز رحمة الله و اسكنه فسيح جنانه.

إلى جميع إخوتي إلى كل الأهل و الأقارب بدون استثناء و كل من يحمل لقب نايب.

إلى الأستاذ الفاضل بن زيدان الحاج .

إلى الصديقة الحبيبة زهية ،وحفيظة ،خديجة ،وكل الأصدقاء عامتا

إلى من سرنا سويا ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح والإبداع إلى من جمع بين سعادتي وحزني إلى من أتمنى أن تبقى صورتهم في عيوني زوجي المهدي.

إلى كل طلبة العلوم التجارية و الاقتصادية و علوم التسيير إلى كل من يتصفح أوراق مذكرتي.

إلى الوطن الغالي الجزائر الحبيبة.

كلمة الشكر

اللهم لك الحمد حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه و لك الحمد كما ينبغي لجلال و جهك الكريم و سلطانك العظيم ، لك الشكر يارب أولا و أخيرا على ما أنعمته علينا من قوة و صبر و عزيمة لانجاز هذا البحث .

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الوالدين الكريمين .....

كما لا تفوتني الفرصة بأن أتقدم بالشكر الخالص إلى أستاذنا المشرف بن زيدان الحاج ، الذي لم يبخل علينا بنصائحه و إرشاداته ، و إلى كل الأساتذة الذين رفقونني خلال المشوار الدراسي.

إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد.

إلى من أحبهم قلبي و لم يكتبهم قلمي .

أكيد لا ننسى أن أتقدم بالشكر للذين كان لهم الفضل في تزويدنا بمعلومات الدراسة الميدانية ، عمال الخزينة الولائية بمستغانم على تعاونهم معنا .وكذلك عمال المكتبة جزاهم الله خيرا

الفهرس

كلمة شكر

الإهداء

الفهرس

قائمة الأشكال

قائمة الجداول

مقدمة عامة.....ا –ج

الفصل الأول:عموميات حول الخزينة العمومية.....

تمهيد.....**05**

ا لمبحث الأول:ماهية الخزينة العمومية.....**06**

المطلب الأول:نظرة تاريخية حول الخزينة العمومية، وتعريفها.....**06**

المطلب الثاني:مفهوم الخزينة العمومية ووظائفها.....**09**

المطلب الثالث:مهام الخزينة العمومية وعناصرها، ومشاكلها.....**12**

المبحث الثاني:الإيرادات والنفقات العامة للخزينة العمومية.....**16**

المطلب الأول:تعريف الإيرادات العامة وتصنيفاتها، وطرق تحصيلها.....**16**

المطلب الثاني :تعريف النفقة العامة ومكوناتها وخصائصها **19**

المبحث الأول:الميزانية العامة.....**23**

المطلب الأول:التعريف والأهمية للميزانية العامة.....**23**

المطلب الثاني:مبادئ الميزانية العامة ،وعناصرها.....25

خلاصة الفصل.....29

الفصل الثاني : دور الخزينة العمومية في تفعيل التنمية الاقتصادية

تمهيد.....31

المبحث الأول:عموميات حول التنمية الاقتصادية.....31

المطلب الأول:مفهوم التنمية الاقتصادية وأبعادها.....32

المطلب الثاني: مستلزمات التنمية الاقتصادية، وأهدافها.....36

المبحث الثاني: تطبيقات التنمية الاقتصادية.....42

المطلب الأول:عناصر التنمية الاقتصادية، وتمويل مواردها.....42

المطلب الثاني: سلبيات، وأساليب، وجوانب التنمية الاقتصادية.....55

المبحث الثالث: دور الخزينة العمومية لرفع من التنمية الاقتصادية.....49

المطلب الأول:دور النفقات العمومية في التنمية الاقتصادية، ومهامها.....49

المطلب الثاني:الأهداف الخزينة العمومية والدور الاقتصادي في ظل التنمية الاقتصادية.....52

خلاصة الفصل.....55

الجانب التطبيقي :دراسة حالة للخزينة العمومية بولاية مستغانم

تمهيد.....57

المبحث الأول :عموميات حول الخزينة الولائية 58

المطلب الأول :لمحة تاريخية عن الخزينة الجزائرية وتعريف الخزينة الولائية،وعملياتها.....58

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للخزينة الولائية للولاية مستغانم ،ووظائفها،وطرق تمويلها.....**62**

المبحث الثاني :أساسيات الخزينة الولائية **68**

المطلب الأول : مستوى التعليمي،الخبرة للعاملين بالخزينة الولائية،ومواردها واستخداماتها **68**

المطلب الثاني :العمليات المحاسبية بالخزينة الولائية **72**

المبحث الثالث :دور الخزينة الولائية لرفع من التنمية الاقتصادية **74**

المطلب الأول :مهام الخزينة الولائية ،والدور الاقتصادي في تأثيرها على التنمية الاقتصادية **74**

المطلب الثاني :دور الخزينة الولائية في توفير السيولة **77**

خلاصة الفصل **80**

خاتمة عامة.....**83**

قائمة المراجع

الملاحق

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	تغطية حاجيات التمويل للخزينة .	08
(1-2)	المبلغ الإجمالي المتمثل في النفقات التسيير والتجهيز.	21
(3-3)	المستوى التعليمي للعاملين بالخزينة.	68
(3-4)	الخبرة الاقدمية للعاملين بالخزينة الولائية .	69
(3-5)	الموارد والاستخدامات	71

قائمة الأشكال

الرقم	الأشكال	الصفحة
(2-1)	مستلزمات التنمية الاقتصادية	39
(3-2)	الهيكل التنظيمي للخزينة الولائية	63
(3-3)	تدول النقود	78

انتهجت العديد من الدول إصلاحات اقتصادية عميقة على المستوى الكلي ، و هذه الإصلاحات التي يمكن أن تكون ناجحة إذا لم ترافقها إصلاحات على مستوى الجزئي ، و ذلك بتغيير أنماط و آليات تسيير المؤسسات الاقتصادية حيث أن عملية إنعاش الاقتصاد الوطني تفرض تحديث طرق الإدارة بالشكل الذي يعمل على تأهيل المؤسسات و جعلها قادرة على المنافسة ، و ذلك بتطبيق آليات و أنماط تسيير ناجحة مستفيدين من تجارب الدول المتقدمة .

إن عملية تحديث طرق التسيير تهدف أساسا إلى التحكم في اختيار أفضل أدوات التسيير من أجل تحقيق أهداف المؤسسة الاقتصادية مثل تحقيق الربح ، و البقاء فأي مؤسسة و استمرارها مرهون بكفاءة أدائها العامة و أداء الخزينة العمومية خاصة ، هذه الأخيرة الذي تطورت مفهومها خلال العقدين الآخرين تطورا ملحوظا و لقد كان هذا التطور من المستلزمات الضرورية للتغلب على التحديات المتزايدة التي تواجه المؤسسات مما أوحى نموا اقتصاديا مرتفعا و بقاء الخزينة في ميدان يتوقف على حدكبير في تسييرها تسييرا عقلانيا في المديين (القصير و الطويل) التي هي محور دراستنا و التي تعتبر عنصرا حاسما في حياة المؤسسة ، حيث أن مستوى الخزينة يعبر عن قدرة المؤسسة على مواجهة كل التزاماتها خاصة تلك المتعلقة بالاستغلال و التمويل الذاتي ، و باعتبار أن الخزينة هي ذلك المصب الذي تتجمع فيه كل التدفقات المالية من و إلى المؤسسة ، و بالتالي فهي المرآة العاكسة لكل القرارات التي تتخذ داخل المؤسسة ، كما تعتبر المحدد الرئيسي لكفاءة الإدارة المالية .

فهي تلعب الدور الفعال في التنمية الاقتصادية إذ تساهم في تحقيق التوازنات الاقتصادية في شتى الميادين و مؤشرا للاستقرار الاقتصادي ، لأن لها مكانة هامة في اتخاذ القرارات مع تقويتها لغرض الاستثمار الفوائض النقدية

و بناءا على **هذا يمكن طرح الإشكالية التالية** :

ما مدى تاثير الخزينة العمومية في الرفع من التنمية الاقتصادية ؟

و عليه يتبين لنا طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية الآتية:

- ✓ ماهي الوظائف الأساسية للخزينة العمومية ؟
- ✓ ماهي مهام الخزينة العمومية ؟
- ✓ فيما تكمن مستلزمات التنمية الاقتصادية ؟
- ✓ كيف تساهم التنمية الاقتصادية لرفع من التنمية الاقتصادية ؟

و للإجابة على الإشكالية و مختلف الأسئلة الفرعية يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- ✓ تتمثل مهام الخزينة العمومية ضمان تنفيذ قانون المالية و القيام بالعمليات المالية ، تنفيذ عمليات الميزانية المتعلقة بالإيرادات و النفقات .
- ✓ تكمن مستلزمات التنمية الاقتصادية في المورد البشري.
- ✓ تساهم الخزينة العمومية لرفع من التنمية الاقتصادية في تحفيز العاملين لرفع من الإنتاج و تحقيق الرضا لديهم ، توفير الرعاية الاجتماعية و الصحية و التربوية و غيرها.

أهداف البحث:

تتمثل الأهداف التي نرغب في الوصول إليها من خلال عرض البحث كالآتي :

- ✓ تبيان مكانة و أهمية الخزينة العمومية في تنمية الاقتصاد و الدور الذي لعبه التطور الاقتصادي .
- ✓ للخزينة العمومية دور فعال في التنمية الاقتصادية .
- ✓ تحديد مختلف البدائل و الحلول الممكنة لتفادي الانعكاسات السلبية التي من الممكن أن تعيق عمليات التنمية الاقتصادية للنهوض بالاقتصاد على ضوء نتائج هذه الدراسة .

أسباب اختيار الموضوع :

إن الدوافع التي أدت بنا إلى معالجة هذا الموضوع دون غيره نجملها فيما يلي :

- ✓ اندراج موضوع البحث في مواضيع المتجددة و التي تدور حولها نقاشات مستفيضة باستمرار.
- ✓ الرغبة الذاتية و الميل الشخصي في معالجة و دراسة المواضيع ذات الاهتمام الدولي .
- ✓ الرغبة في تشجيع هذا النوع من البحوث نتيجة ندرة الدراسات التحليلية و الكمية التي تناولت بعمق الإشكالية.
- ✓ محاولة إثراء المكتبة الوطنية بهذا العمل المتواضع.

أهمية الموضوع :

تكمن أهمية البحث في محاولة تسليط الضوء على ايجابيات هذه الخزينة للفت انتباه القائمين على المؤسسات من اجل مواكبة التطورات ووضع خطط إستراتيجية لضمان استمرار نشاط المؤسسة الاقتصادية.

المنهج المتبع:

- ✓ اعتمدنا في هذا البحث على المنهج التحليلي الوصفي ،وذلك لاعتمادنا على الدراسة النظرية كما قمنا بتحليل موضوعنا بجدول وأشكال .

تقسيمات البحث :

وعليه اعتمدنا في خطة بحثنا على جانبين : الجانب النظري والجانب التطبيقي،فالجانب النظري يتكون من فصلين

فيما يخص الفصل الأول تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث ،فالمبحث الأول تطرقنا إلى نظرة تاريخية حول الخزينة الجزائرية وتعريفها ،والمفهوم والوظائف ،مهام الخزينة والعناصر والمشاكل ،أما المبحث الثاني تطرقنا إلى تعريف الإيرادات العامة وتصنيفها ،ثم المبحث الثالث تطرقنا إلى تعريف والأهمية للميزانية العامة ،والمبادئ والعناصر

أما الفصل الثاني تم تقسيمه إلى مبحثين ،فالمبحث الأول تطرقنا إلى مفهوم التنمية الاقتصادية ،وأبعادها ،مستلزمات والأهداف ،أما المبحث الثاني تطرقنا إلى عناصر التنمية الاقتصادية ،وتمويل مواردها ،وسلبيات التنمية الاقتصادية ،والأساليب والجوانب ،ثم المبحث الثالث تطرقنا إلى دور النفقات العمومية ،ومهام الخزينة العمومية في التنمية الاقتصادية ،والهدف الاقتصادي للخزينة العمومية ودورها في ظل التنمية الاقتصادية .

وفي الأخير الجانب التطبيقي تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث ،فالمبحث الأول تطرقنا إلى لمحة تاريخية عن الخزينة الجزائرية ،والتعريف وعمليات الخزينة الولائية ، أما المبحث الثاني تطرقنا إلى الهيكل التنظيمي للخزينة الولائية ،ووظائفها وتمويلها ،أما المبحث الثالث تطرقنا إلى مهام الخزينة الولائية ،والدور الذي تلعبه لرفع من التنمية الاقتصادية ،وكذا توفير السيولة .

صعوبات البحث :

أثناء معالجة هذا البحث تعرضنا إلى العديد من الصعوبات:موضوع واسع يصعب حصره.

افتقار المساعدة أثناء فترة التربص من قبل مستخدمين.

تمهيد:

تعتبر الخزينة العمومية من أهم المنشآت المالية المكلفة بتسيير مالية الدولة فعلى عاتقها يقع عبئ تسجيل العمليات المالية و ذلك عن طريق تحصيل الموارد المالية (الأصول) لإنفاقها على مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية (الخصوم)

وللخزينة العمومية المسؤولية الكاملة في بناء السياسة النقدية و الميزانية العامة التي تعتبر الاستراتيجية الاقتصادية التي تتبناها الدولة لتحديد توجيهاتها.

و كذلك الايرادات و النفقات العامة يعتبران مصدرا لنشاط الاقتصادي في ظل عمليات الخزينة العمومية.

المبحث الأول: ماهية الخزينة العمومية.

تعتبر الخزينة العمومية في مستواها الاقتصادي في هي مخزون نقدي يتوقف على مميزات هيكلة استخدامات وموارد المؤسسة.

المطلب الأول : نظرة تاريخية حول الخزينة العمومية .

يتضح أن الخزينة العمومية تقوم بالعمليات الخاصة بالميزانية وذلك بصفتها مؤسسة مالية مصرفية.

حيث عرفت الخزينة الجزائرية أربع مراحل تتمثل في :

1)مرحلة من 1963 إلى 1966: خزينة صندوق الودائع.

يمكن أن تمثل خزينة صندوق الودائع لحساب المراسلين ذوي صبغة بنكية مع أن تسيير الخزينة لحسابات هؤلاء الزبائن يعتبر واجبا و ليس اختيارا حيث عرفت هذه المرحلة نظاما شاملا،فقد شملت معظم الوكلاء الاقتصاديين الماليين وهذه المرحلة تشمل نوعين و هما :

أ ـ المودعين بشكل اجباري منذ سنة 1963 شمل النظام عددا محدودا من الخدمات المؤسسات و التعاونيات العامة بإرغامها على ايداع أموالها في حساب جاري لدى الخزينة لذا أصبحت تلعب دور الصندوق[1].

ب ـ الحرية المحدودية المؤسسات اذا كانت المؤسسات ذات طابع صناعي و تجاري فإنها محتواها في نظام مراسلين الخزينة و لا يتمتعون إلا في مجال ضيق من الحرية تتمثل في حق الاحتفاظ بنسبة معينة من السيولة 30 % على شكل حسابات بنكية و لباقي فهم مجبرين على وضعها ف الخزينة العمومية

[1] بغرز بعدل فريدة ،**تقنيات وسياسات التسيير المصرفي** ،ديوان المطبوعات بن عكنون ،الطبعة الأولى ،الجزائر، 2000.ص:50.

1) **مرحلة 1966 إلى 1970** : تتميز هذه المرحلة بنظام ضيق حيث تزامنت هذه الفترة ظهور أول بنك وطني و هو بنك الجزائر " Ban" في 8 جوان 1966 وظهور هذه المؤسسة المالية الجديدة "Ban" أدى إلى تقليص و تطبيق إطار عمل الخزينة العمومية، إذ باعتبارها بنك وطني فإن "Ban" كان عليها توفير أموال تمول بها لأجل قصير للقطاع الزراعي ، الصناعي ، و التجاري الذي كان يعتمد قبل ظهور "Ban" بنسبة كبيرة على قروض الخزينة العمومية

إن أهمية نشاط البنك الوطني الجزائري في عملية تمويل المؤسسات لايمكن إن تحسد إلا بوجود عدد كبير من الزبائن لذا فان القانون الداخلي "ban" في تحديد لأصناف زبائنه ادمج هذه الأصناف في ميدان نشاطه ،وبهذا فانه قدساهم في تحديد إطار عمل جديد لنشاط الخزينة العمومية.

جاء في المادة 09 من القانون الداخلي ل ban انه سيدمج المؤسسات واستغلاليات القطاع الاجتماعي والتجمعات الحرفية والمؤسسات الوطنية والدواوين والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الغير المالية منظمات الضمان الاجتماعي ،وهكذا فان نظام الخزينة العمومية يرجع الى شكله الأصلي لسنة 1963مع محدود مراسليه[2]

[2] بغرز بعدل فريدة ،مرجع سبق ذكره،ص:51.

جدول (1 –1) :تغطية حاجيات التمويل للخزينة 1967 –1970 مليون دج

السنوات	1967	1969	1969	1970
حاجيات تمويل الخزينة	-690 ,2	-1665 ,1	-1370,2	-2976,6
ادخار الميزانية	66	284 ,2	395,1	712,9
ودائع المرسلين	218	543,9	671,8	720,7
مساعدات النظام البنكي	175 ,3	867,5	420,8	1692,6
عمليات مختلفة	230,9	-30,5	-117 ,9	-149,9
(1)/(3) %	31,6	32,7	49	24 ,2

المصدر: هندي منير إبراهيم، **الإدارة المالية**، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، ص:45.

عمليات مختلفة :قروض خارجية +تسديد القروض +تحويلات الصندوق ،

(**3**)مصاريف الاستثمار– القروض والتسبيقات.

(1)عودة ملكية الخزينة لادخار المنشات والمؤسسات العمومية المرفقة بانحلال العلاقات القائمة بين الخزينة و مراسيلها.

3)نظام تداول الادخار من 1971 إلى 1978 : تزامن ت هذه المرحلة بالمخطط الرباعي الاول في الاصلاحات تمويل الاستثمارات لسنة 1971 مع تكوين مبلغ خاص لرأسمال حوال5. 2 مليار دح وأمام ضرورة تحديد التمويل النقدي،نشأت الخزينة العمومية نظام تداول ادخار الذي يسمح لها تجميع مصادر مالية ،إذن هذه التحويلات العميقة التي ستعرفها الخزينة من نظام بسيط إلى ودائع تحت الطلب ستتحول إلى نظام تجميع وتداول الادخار[3].

[3] بغرز بعدل فريدة ،مرجع سبق ذكره،ص:52.

مرحلة انفصال دائرة الخزينة العمومية: من الدائرة البنكية سنة 1987 إلى يومنا هذا أصبحت الخزينة العمومية نظاما قائما بذاته لديه قوانين ومراسيم تحكمه وتعتبر هيئة مالية تقوم بتحصيل الايرادات وتغطي النفقات[4].

المطلب الثاني مفهوم الخزينة العمومية ووظائفها

في المحيط الاقتصادي تعرف الخزينة تحولات عميقة تواجه تحديات لرفع من التنمية الاقتصادية

الفرع الأول: مفهوم الخزينة العمومية.

يمكن النظر للخزينة بمفاهيم متعددة منها المفهوم التقليدي ، التفاضلي ، و المفهوم الديناميكي

- **المفهوم التقليدي للخزينة:** ينظر للخزينة حسب هذا المفهوم على أنها الفرق في لحظة معينة بين المصادر الموضوعة لتمويل نشاط المؤسسة و الاحتياجات الناتجة عن هذا النشاط، و يمكن تصنيف المصادر الممولة للنشاط كما يلي:

✓ المصادر المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال أو ما يعرف بالمصادر الدورية لأنها تتجدد دوريا و تتناسب مع هذه الدورة، و تتمثل في التسهيلات الممنوحة.

✓ المصادر غير المرتبطة بدورة الاستغلال: و تعرف بالمصادر غير الدورية مثل الديون طويلة و متوسطة الأجل، و الأموال الخاصة.

- **المفهوم التفاضلي للخزينة** : تعبر خزينة المؤسسة عن الرصيد لمجموع الموارد و مجموع الاحتياجات فهي تعرف اذن بأنها الفرق بين رأس المال العامل و احتياجات رأس المال العامل .

[4] فركوس محمد، **الموازنات التقديرية أداة فعالة للتسيير**،الطبعة الأولى،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر ،1995،ص:211.

تظهر الخزينة في هذا التعريف كنقطة وصل بين الأجل الطويل المتمثل ماليا برأس المال العامل ، و الأجل القصير المتمثل ماليا باحتياجات رأس المال العامل ، وفي هذا الجانب التفاضلي ترتبط الخزينة بالخزان النقدي أين تلتقي فيه نوعين من التدفقات النقدية

- ✓ التدفقات النقدية المجمعة في الأجل الطويل أو الاستثمار نتيجة العمليات المالية الخاصة بأعلى الميزانية و القائمة على تعديل رأس المال العامل .
- ✓ التدفقات النقدية المجمعة في الأجل القصير (شراء ، إنتاج ، بيع) نتيجة العمليات المالية الخاصة بأسفل الميزانية و التي تقوم بتعديل مستوى احتياجات رأس المال العامل .

❖ **المفهوم الديناميكي للخزينة** : و هو مقياس لحظي ناتج عن الفرق بين التدفقات الداخلية و الخارجية المرتبطة أساسا بالنشاط الاقتصادي للمؤسسة فجوهر الخزينة اذن هو ضمان الحركة المستمرة لتدفقات النقدية ،حيث تشمل التدفقات الداخلة على تلك الأموال التي حصلت عليها المؤسسة من أطراف متعددة (المساهمون ، البنوك ، الزبائن)

❖ **الخزينة العمومية:** هي مصلحة حكومية تسير ميزانية الدولة أي إيرادات الحكومة ونفقاتها.

❖ **الخزينة العمومية:** هي منشاة عامة مكلفة بتسيير مالية الدولة ومن مميزاتها أنها تتعامل بالكتابة ولا تعمل بالنقد مباشرة أي تلعب الدور المحاسبي أساسا [5].

[5] خيرت ضيف ،**الميزانيات التقديرية** ،دار الجامعة ،الطبعة الثانية ،الإسكندرية ،2002،ص:50.

الفرع الثاني: وظائف الخزينة العمومية.

لتعرف على وظائف الخزينة العمومية يجدر بنا أن نتأمل المادة السادسة من قانون المالية لسنة 1996 و الذي قسم هذه الوظائف من ناحيتين و هما الناحية المالية ، و الناحية الاقتصادية

✓ **من الناحية المالية** : تتضمن فيما يلي:

- ضمان القدرة على مواجهة احتياجات الصرف أي البحث الدائم على التوازن
- تسيير الأموال الحكومية
- تسيير توازن صندوق الخزينة: تسيير توازن الصندوق يقتضي أن تقوم الخزينة
- ببعض الوظائف المصرفية التي تتضمن لها موارد مؤقتة تضاف الى الموارد الجديدة

✓ **من الناحية الاقتصادية:**

هي أداة هامة للسياسة الاقتصادية بإمكانها أن تتدخل بدعم السياسة النقدية التوسعية و تكمن في :

- الإشراف على الجهاز المصرفي : تشرف هذه الأخيرة على الجهاز المصرفي في اطار السياسة التي تضعها على الدولة ، يتضح هذا الإشراف في كل المبادلات التي تقوم بها الخزينة لتؤثر على الجهاز المصرفي كإصدار السندات الحكومية و اجبار البنك و المؤسسات الائتمانية على الاكتتاب وتحديد شروط عمليات الإصدار في خلق العملية بجانب البنك المركزي [6].

[6] محمد سامي راضي ، **مدخل الحديث في استخدام الموازنات** ،دار الجامعة ،الطبعة الثانية ،الإسكندرية ،2010،ص:160.

- الإشراف على تسيير الجهاز المالي
- حق وصاية المباشر على سوق القيم المنقولة و البورصة
- مشاركة في الهيئات الادارية و المؤسسات التي تدخل في الأسواق المالية مثل صندوق إيداع التدابير.
- الاعانات المقدمة للمؤسسات المستثمرة .
- منح ضمانات للقروض التي تمنحها البنوك لبعض المؤسسات المستثمرة تبعا لتشجيع الدولة

المطلب الثالث: مهام الخزينة العمومية ،عناصرها ومشاكلها .

تتحمل الخزينة العمومية مسؤوليات العمليات المالية منها عمليات الصندوق والخزينة مكلفة باستلام رؤوس الأموال و تنفيذ الأجور

الفرع الأول: مهام الخزينة العمومية.

من بين مهام الخزينة العمومية نذكر مايلي:

- ضمان تنفيذ قانون المالية و القيام بالعمليات المالية و الاعتماد و النفقات المتوقعة
- تنفيذ عمليات الميزانية المتعلقة بالإيرادات و النفقات
- تنفيذ عمليات الحسابات الخاصة بالخزينة و ابرام قروض مع الجمهور
- التكفل بإقرار التوازن الحسابي المستمر في الخزينة المركزية و الخزينات الولاية
- القيام بالعمليات المحاسبية و تمويل الهيئات الادارية للدولة
- السهر على جرد الأملاك العقارية و المنقولة و صيانتها [7]

[7] محمد سامي راضي مرجع سبق ذكره ،ص:161.

- الإشراف على توظيف الأموال و الاحتياطات
- إدارة الوسائل و تكوين المستخدم و كذلك صيانة و حفظ الأرشيف

الفرع الثاني: عناصر الخزينة العمومية.

تتكون الخزينة من عنصرين أساسين وهما.

I. **عناصر الأصول** : تتكون من (5) عناصر نذكرها

- **خصم الأوراق التجارية** : وهي أهم وسائل التمويل التي تلجأ اليها المؤسسة لتدعيم خزينتها بالأموال فهذه الوسيلة ي تسمح للمؤسسة بالبنك المتعامل مع العميل لخصمها فنحصل على قيمة الورقة المالية مع اقتطاع جزء منها الذي يتمثل في العمولة التي يأخذها البنك مقابل الخدمات التي قدمها.
- **خصم غير مباشر** : وهي وسيلة لتمويل مشتريات الزبون نقدا فيمكن الاتصال بالبنك الذي يتعامل مع المؤسسة ، كخصم ورقته التجارية و بالنسبة لعمولة البنك فيدفعها الزبون .
- **سندات الخزينة:** هنا تقوم الخزينة بشراء سندات من البنوك الذي يطرحها للاكتتاب و هذه السندات تسدد قبل تاريخ الاستحقاق.
- **ودائع لأجل** : في هذه المؤسسة تقوم بتوظيف أموالها الزائدة بفتح حسابات بنكية لأجل وهذه الآجال تكون متغيرة على حسب احتياجات الخزينة وهي تتراوح ما بين شهر الى ثلاثة أشهر و في حالة ما إذا احتاجت المؤسسة إلى سيولة نقدية [8]

[8] بعلي محمد الصغير، **المالية العامة** ،بن عكنون ،الطبعة الأولى، بن عكنون ،2010،ص:1000

قبل انقضاء المدة القانونية فإنها البنك يمنحها قرض الخزينة

- **حسابات جارية:** هي عبارة عن تلك الأموال الجاهزة التي تتصرف فيها المؤسسة في أي وقت

عناصر الخصوم : يقصد بها استعمال بنكية في وضعية مدينة حيث يقوم البنك بتحديد الصقف حيث لا يمكن من خلاله للمؤسسة سحب أموال تحت هذا الصقف هذه العملية تستلزم وجود الثقة الكاملة بين البنك و المؤسسة فمن خلال احتياجات المؤسسة يمنح البنك للقاعدة قروض للخزينة تتمثل في :

- ✓ **تسهيلات للخزينة** : وهي موجهة لمساعدة المؤسسة لمؤسسة أخرى (وهي الفترة المحصورة مابين فترة البيع و فترة التحصيل على الإيرادات) حيث أن حسباتها تستطيع أن تكون في حالة مدينة وهذه الفترة قصيرة وفي حالات نادرة كما أن البنك يفرض عمولة اذ تتحول الحسابات التجارية الى وضعيتها الدائمة عدة أيام على الأقل في شهر .
- ✓ **حسابات جارية على المكشوف** : (تسبيقات بنكية) هذا النوع من القرض يمنح لحسابات المؤسسة أن يبقى في حالة مدينة بصفة أطول من الأولى و نظرا لخطورة العملية فإن منح هذا الائتمان يتوقف على دراسة البنك لحالة المؤسسة و مقابل هذا القرض فإن البنك يقتطع عمولة النوع الأول و يتمثل في منح المؤسسة ضمانات للبنك في شكل أوراق مالية التي تغطي محفظتها و بالمقابل البنك يمنح تسبيقات بنكية[9].

[9] طارق الحاج، **المالية العامة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع.الطبعة الاولى،عمان،2009،ص:50.

الفرع الثالث:مشاكل الخزينة العمومية:

لتحديد المستوى الإجمالي للخزينة يستوجب الاهتمام بمشكلتين أساسيتين وهما :

- **مشكلة المرودية:** إن تحديد المستوى الإجمالي للخزينة يتطلب المقارنة بين تكلفة التمويل قصير الأجل للمؤسسة ومرودية الأموال المستمرة، ولذلك يجب تخفيض هذه الأموال إلى أقصى حد ممكن، آو بمعنى أخر يكون مستوى الخزينة قريبا من الصفر.

فالخزينة المعدومة تؤدي إلى اختلالات أثناء الدورة غير انه من المؤكد إن اللجوء إلى قروض قصيرة الأجل أثناء الاحتياج إلى السيولة يكون اقل تكلفة من الاحتفاظ بصفة دائمة بفائض من الأموال ،وقد يكون الاحتفاظ بالخزينة السالبة أكثر ايجابية ومن مدة اللجوء إلى ديون قصيرة الأجل لتمويل الاحتياجات الدائمة، وهذه الحالة تواجهها بعض المؤسسات التي يكون فيها رأسمال العامل ثابتا نسبيا في الوقت الذي يكون فيه مستوى النشاط في ارتفاع ،دون إهمال مدى مساهمة التضخم في زيادة هذه الظاهرة حيث يكون اللجوء إلى الديون قصيرة الأجل بصفة متكررة .

- **مشكلة المخاطر**:إن مستوى الخطر بالنسبة للخزينة صعب التحديد حيث يتوقف على:
  - ✓ تقييم احتياجات رأسمال العامل
  - ✓ تواجد عمليات خارج الاستغلال.
  - ✓ تحولات المحيط (انخفاض القروض البنكية)[10].

[10] طارق الحاج،مرجع سبق ذكره،ص:51.

المبحث الثاني: الإيرادات و النفقات العامة للخزينة العمومية.

تعتبر الايرادات العامة و النفقات العامة جزء رئيسي من مفهوم المالية العامة و خطوة مهمة من خطوات الخزينة العمومية التي يجب على الدولة من خلال مجالسها القيام بها .

المطلب الأول : تعريف الإيرادات العامة ،تصنيفاتها وطرق تحصيلها .

تتجلى الايرادات العامة في المبالغ النقدية التي تحصل عليها الهيئات العامة للدولة من مصادر مالية مختلفة و تخصص لتغطية النفقات العامة .

الفرع الأول : تعريف الايرادات العامة .

يتجلى تعاريف الإيرادات العامة فيما يلي :

الايرادات العامة : هي أداة مالية في يد الدولة لتوجيه الاقتصاد الاجتماعي ، كما هو الحال بشأن النفقات العامة فالدولة تستخدم الايرادات العامة لتشجيع الاستثمار في مجالات معينة و تثبيتها في مجالات أخرى ، كما تستخدمها كأداة لمحاربة بعض الأزمات الاقتصادية ، كالتضخم و الانكماش .....فلم يعد دور الايرادات العامة قاصرا على تغطية النفقات بل امتد لتحقيق أهداف اقتصادية و اجتماعية معينة .

التعريف الاقتصادي للإيرادات : هي الايرادات التي تحصل عليها الدولة مقابل الخدمات التي تقدمها للأفراد و يحصلون على نفع منها سواء كان نفعا عاما أو خاصا وهي بذلك تشمل دخل الدومين العام والدومين الخاص و حصيلة الرسوم [11].

[11] طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص:51.

الفرع الثاني : تصنيفات الايرادات العامة .

يمكن تصنيف الايرادات العامة وفق معايير مختلفة على النحو التالي :

❖ من حيث المصدر : تنقسم الايرادات العامة الى :

- ايرادات أصلية (أملاك الدولة) : هي الأموال العقارية و المنقولة التي تملكها الدولة و المؤسسات و الهيئات العامة سواء ملكية عامة أو خاصة .
- و ايرادات مشتقة تحصل عليها الدولة عن طريق اقتطاعها لجزء من الأموال الأفراد (الضريبة).

❖ من حيث الالتزام : تقسم الايرادات العامة الى :

- ايرادات اجبارية : تفرضها السلطة العامة جبرا على الأفراد (الضرائب ، الغرامات الجنائية).
- ايرادات اختيارية : تحصل عليها الادارة العامة عن طريق الاختيار مثل : (الرسوم ، و القروض الاختيارية)

❖ من حيث الانتظام : تقسم الايرادات العامة الى :

- ايرادات عادية : هي تلك التي تحصل عليها الدولة سنويا بصورة دورية كاءيرادات ممتلكات الخاصة و الرسوم و الضرائب .
- ايرادات غير عادية : يقصد بها تلك التي تحصل عليها الدولة بصورة غير دورية و غير منتظمة بل تلجأ اليها الدولة في وقت آخر كالقروض ، و الإصدار النقدي ، و بيع جزء من ممتلكات الدولة.

❖ من حيث الشبه مع ايرادات القطاع الخاص : تقسم الايرادات العامة الى :

- إيرادات الاقتصاد العام :(الإيرادات السيادية) حيث تحصل عليها الإدارة العامة بمالها من امتيازات السلطة العامة مثل الضرائب و الرسوم [12].

[12] طارق الحاج ،مرجع سبق ذكره ،ص: 52

- ايرادات شبيهة بالاقتصاد الخاص : تحصل عليها الادارة مستعملة وسائل القانون الخاص مثل إيرادات مشروعات العامة ، القروض ، الإعانات.

الفرع الثالث:طرق تحصيل الإيرادات.

إن عمليات الايرادت تتم بتحصيل المداخل الجبائية ،ودخل ملكية الدولة تتمثل في عائدات البترول ومنتجات مختلفة للميزانية وهذا باستخدام الوسائل القانونية المصرح بها لكي تقوم بتحصيل وجباية الإيرادات تلحا إلى تقديرات السنوات السابقة وكذا القوانين والتشريعات الخاصة بتنظيم القطاع العام

وتتولى الدولة جباية هذه الإيرادات المصالح الحكومية المختصة بذلك ،فإيرادات أملاك الدولة ،تتولى تحصيلها المصالح المشرفة على هذه الأملاك مثل وزارة العدل تتولى جباية الرسوم القضائية أما جباية الضرائب تتولاها المصالح المالية المختصة ،ومن أهم القواعد التي تتحكم في جباية الإيرادات العامة فيما يلي:

- ❖ لا تحصل الضرائب إلا إذا وقعت وتحققت الواقعة التي الدين الضريبي في ذمة المكلف بحيث تجعله مدينا للسلطة العامة مثلا، توزيع الضرائب الإيرادات على أصحاب الأسهم والسندات، فيما يتعلق بالضريبة على القيمة المنقولة وتحقق الأرباح.
- ❖ المنازعات في الدين الضريبي من الضرائب لا يتوافق دفعها بل يجب الدفع أولا وهذا لتفادي أي تعطيل في سير المصالح العامة [13].

[13] حسين مصطفى حسين،**المالية العامة** ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الطبعة الثانية ،الجزائر ،1992،ص:75.

المطلب الثاني : تعريف النفقة العامة ،مكوناتها وخصائصها .

ازدادت أهمية دراسة نظرية النفقات العامة في الفترة الاخيرة مع توسع دور الدولة و زيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية و ترجع أهميتها الى كونها أداة التي تستخدمها لتحقيق الأنشطة العامة .

الفرع الأول: تعريف النفقة العامة.

يعرف كتاب المالية العامة النفقة العامة :بأنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة النفقة العامة هي صرف إحدى الهيئات و الادارات العامة مبلغا معينا بغرض سد إحدى الحاجات العامة.

- **تعرف أيضا** على أنها مبلغ من المال يخرج من الخزينة للدولة بواسطة ادارتها و مؤسساتها و هيئاتها المختلفة لإشباع حاجات عامة .
- **النفقة العامة**:هي كل الأموال التي تصرفها الدولة من ماليتها من إشباع الحاجات العامة للمواطن
- **النفقة العامة** :تهدف النفقة العامة إلى تلبية الحاجيات العامة والتي يستطيع الأفراد التمتع بها ،وهذا يؤدي إلى توفير جزء من دخول الأفراد ،كان من المفروض أن ينفقوه بأنفسهم على السلع والخدمات ،مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي ، فإنفاق الدولة على السلع والخدمات العامة يزيد من الدخل الفردي المعد للإنفاق وهذا يعني زيادة المستوى المعيشي للأفراد للزيادة في استهلاكهم[14]

[14] يسري عبد العلاء ،**قوانين المالية العامة** ،دار العلوم ،الطبعة الأولى ،الأزهر ،2003،ص:80.

الفرع الثاني: مكونات النفقات العامة.

تتكون النفقات العامة من عنصرين هما:

- **نفقات التسيير** : تسمى كذلك باعتماد التسيير و هي تتضمن حسب نص المادة 05 من القانون المتعلق بالمحاسبة العمومية تغطية الأعباء العادية الضرورية لتسيير المصالح العمومية التي تسجل اعتماداتها في الميزانية العامة لدولة ترتبط هذه النفقات بالنشاط العادي و اليومي لدولة والتي تمكنها من تسيير مرافقها العمومية قصد اشباع الحاجات العامة .

  تجمع نفقات التسيير في أربعة أبواب وهي:

  1. أعباء الدين العام و النفقات المحسوبة من الإيرادات ؛
  2. تخصيص السلطات العمومية؛
  3. النفقات الخاصة بوسائل المصالح ؛
  4. التدخلات العمومية .

- **نفقات التجهيز** : تعتبر ذات طابع النهائي المخصص لتنفيذ المخطط الوطني السنوي لتنمية وهي عبارة عن الاستثمارات ذات الطابع الاقتصادي و الاجتماعي و الاداري في المجال الاقتصادي تستخدم أساسا في الفلاحة و الري فانجاز المنشآت القاعدية في المجال الاداري و التربوي والاجتماعي و الثقافي[15].

[15] يسري عبد العلاء ،مرجع سبق ذكره ،ص:81.

تتكون نفقات التجهيز من الاستثمارات الموجهة لقطاعات النشاط الإداري ، الاجتماعي ، الاقتصادي لدولة مثل المحروقات و المناجم و الري و الزراعة و الهياكل الاقتصادية و الادارية وقطاع النقل و البناء والسياحة

وفي الجزائر يمكن تقديم الجدول التالي المتعلق بالمبلغ الإجمالي لاعتمادات المتعلقة في نفقات التسيير والتجهيز في ميزانيات السنوات 1990الى 1996.

جدول(2–1): يبين المبلغ الإجمالي المتمثل في نفقات التسيير و التجهيز .

المبلغ الإجمالي لاعتمادات	ميزانية السنة
140012000000	1990
195300000000	1991
327900000000	1992
503950251000	1993
535272877000	1994
734875979000	1995
84600000000	1996

المصدر: محمد الصغير بعلي، **المالية العامة**، دار العلوم، الأزهر، بدون طبعة، ص 14.

1. ولا تقتصر هذه الظاهرة على نفقات الدولة بل نلاحظ أيضا بالنسبة لنفقات الهيئات المحلية و قد جذبت هذه الظاهرة أنظار علماء المالية العامة و هم يطلقون عليها قانون "فاجنر" نسبة إلى الاقتصادي الألماني فاجنر [16].

[16] هني احمد،**العملة والنقود**، ديوان المطبوعات الجامعية ،طبعة الأولى ،الجزائر، 2000،ص:74.

الفرع الثالث:خصائص النفقات العامة.

تتجلى خصائص النفقات العامة فيما يلي :

- النفقة العامة هي مبلغ المالية التي تدفعها الدولة لأجل الحصول على المواد و السلع و الخدمات اللازمة لممارسة نشاطها.
- تصدر النفقة عن شخص معنوي عام، فالأشخاص المعنوية العامة هي كيانات قانونية مستقلة تحكمها قواعد القانون العام فتتمثل في الدولة، البلدية، الهيئات العامة.
- تحقق النفقة العامة مصلحة عامة و فكرة النفع العام ليست فكرة ثابتة بل هي في تغيير و تطور مستمر ، لضمان توجيه المنفعة العامة للغرض الذي خصصت له توضع حدود على سلطة البرلمان حتى لا يسيء استخدام حقه في اقتراح النفقات كما تفرض رقابة فعالة على السلطة التنفيذية في استعمالها للأموال .
- تؤثر النفقة العامة بالإمكانيات الانتاجية و الموارد على قدرة الدولة في الانفاق فالدول التي تتمتع بثروات طبيعية كبيرة تستطيع أن تتوسع في الانفاق بدرجة عالية .
- تأثير النفقات العامة على النشاط الاقتصادي و ذلك زيادة في الانتاج الوطني بطريقة مباشرة مثل النفقات الاستثمارية و الزيادة بطريقة غير مباشرة مثل زيادة قدرة الأفراد على العمل ، و على الادخار .[17]

[17] يسري عبد العلاء،**قوانين المالية العامة**، دار العلوم،طبعة الأولى، الأزهر، 2003،ص:88.

المبحث الثالث: الميزانية العامة

تعتبر الميزانية سجلا لما تتوقع السلطة التنفيذية أن تنفقه و أن تحصله من مبالغ خلال فترة زمنية محددة تقدر عادة بنسبة واحدة و تعكس الميزانية بما تتضمنه من نفقات و ايرادات و المبالغ المرسومة لكل منهما

المطلب الأول : تعريف الميزانية العامة و أهميتها

تهدف الميزانية العامة إلى تقدير النفقات الضرورية لإشباع الحاجات العامة و الايرادات اللازمة لتغطية هذه النفقات .

الفرع الأول: تعريف الميزانية العامة.

يمكن تعريف الميزانية على أنها:

توقع و اجازة للنفقات العامة و الايرادات العامة عن مدة مقبلة غالبا ما تكون سنة.الميزانية هي نظرة توقعية لنفقات و ايرادات الدولة عن مدة مقبلة تخضع لإجازة من السلطة.

- حسب نص المادة 6 من قانون المالية الجزائري لسنة 1984 (تتشكل الميزانية العامة للدولة من الايرادات و النفقات النهائية لدولة محددة سنويا بموجب قانون المالية و الموزع وفق الاحكام التشريعية و التنظيمية المعمول) بها .
- معناها أن الميزانية تعتبر كمسند ذو طبيعة محاسبية تصف فقط الموارد و الأعباء الدائمة للدولة [18].

[18] سوزي عدلي ناشد، **الوجيز في المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة،طبعة الثانية، الإسكندرية، 2000، ص:272 .

الفرع الثاني: أهمية الميزانية العامة.

تظهر أهمية الميزانية العامة في مختلف النواحي خاصة السياسية و الاقتصادية فيما يلي :

1. **من الناحية السياسية:** يعتبر إعداد الميزانية وسيلة ضغط يستعملها البرلمان لتأثير على عمل الحكومة سواء من حيث تعديلها أو حتى رفضها حتى تضطر الحكومة لإتباع نهج سياسي معين تحقيقا لبعض الأهداف السياسية والاجتماعية.
2. **من الناحية الاقتصادية** :هي إدارة تساعد في أداة توجيه الاقتصاد القومي حيث لم تعد الميزانية أرقاما و كميات كما كانت في المفهوم التقليدي بل لها أثار في كل من حجم الانتاج القومي وفي مستوى النشاط الاقتصادي بكافة فروعه و قطاعاته ، فالميزانية العامة تؤثر و تتأثر بهذه القطاعات الاقتصادية ، فغالبا ما تستخدم الدولة الميزانية العامة و محتوياتها (النفقات و الإيرادات) ، لإشباع الحاجات العامة التي يهدف الاقتصاد الى تحقيقها .

فالعلاقة وثيقة بين النشاط المالي للدولة (الميزانية) و الأوضاع الاقتصادية بكل ظواهرها من تضخم و انكماش و انتعاش .

بحيث يصبح من المتعذر فصل الميزانية العامة عن الخطة الاقتصادية و خاصة بعد أن أصبحت الميزانية أداة مهمة من أدوات تحقيق أهداف الخطة الاقتصادية[19].

[19] سوزي عدلي ناشد،مرجع سبق ذكره،ص: 273.

المطلب الثاني: مبادئ الميزانية العامة ، وعناصرها .

الميزانية العامة أداة هامة في السياسة الاقتصادية إذ لها التأثير الكبير في الدورة الاقتصادية .

الفرع الأول : مبادئ الميزانية العامة .

تقوم الميزانية العامة على خمس مبادئ و هي:

❖ **مبدأ سنوية الميزانية** : وهي تمكن البرلمان من مراقبة الحكومة في إطار احترام قاعدة السنوية

حيث تنص المادة 3 من القانون رقم 17- 18 المتعلق بقوانين المالية على ما يلي "يقر و يرخص قانون المالية لسنة بالنسبة لكل سنة مدينة ، ومجمل موارد الدولة و أعبائها و كذا الوسائل المالية الآخرى المخصصة لتسيير المرافق العمومية كما يقر و يرخص علاوة على ذلك المصاريف المخصصة لتجهيزات العمومية و كذلك النفقات بالرأسمال ".

❖ **مبدأ الوحدة** : هو ادراج كافة الايرادات و النفقات العامة في بيان واحد دون تشتيتها في بيانات مختلفة و لمبدأ الوحدة عدة مزايا منها سهولة معرفة المركز المالي للدولة ، و كذلك سهولة الاحاطة بحسن أو سوء التصرف في الأموال [20].

[20] يسري عبد العلاء،**قوانين المالية** ،دار العلوم ،الطبعة الاولى ،الازهر ،2003،ص:86.

❖ **مبدأ العمومية** : يعني أن تتضمن الميزانية قسمين أولهما خاص بالإيرادات و الثاني بالنفقات دون الربط بحيث يظهر كل قسم مستقلا عن الآخر

وبناءا على ذلك فالقاعدة العمومية توجب أن تعيد في باب الايرادات من الميزانية كل الأموال التي تم الحصول عليها لحساب الخزينة العمومية مهما كان نوعها ومصدرها ، و أن تقيد في باب النفقات العامة كل الأموال التي تصرف من حساب الخزينة العمومية.

❖ **مبدأ التوازن** : وذلك أن تتساوى حصيلة الايرادات العامة مع حصيلة النفقات العامة ، غير أن مبدأ التوازن يعتبر من المبادئ التقليدية اذ تلجأ بعض الدول الى أسلوب العجز المالي في الميزانية نتيجة معطيات وظروف معينة بمعنى آخر لاتعتبر الميزانية محققة لمبدأ التوازن اذا زاد اجمالي النفقات العامة عن إجمالي الإيرادات العامة فهذا يعبر عن وجود عجز في الميزانية .

❖ **مبدأ عدم التخصيص** : يعني لا يخصص نوع معين من الايراد لتغطية نوع معين من الانفاق مثل تخصيص رسوم السيارات لانجاز الطرق فهذا يتعارض مع مبدأ عدم التخصيص[21] .

[21] يسري عبد العلاء،مرجع سبق ذكره ،ص:87.

الفرع الثاني: عناصر الميزانية العامة.

من خلال التعاريف السابقة نبرز أهم العناصر و الركائز التي تقوم عليها الميزانية العامة للدولة فيمايلي:

- **العنصر تقدير والتنبؤ**:تعتبر الميزانية بمثابة توقعات أو تقديرات لنشاط السلطة التنفيذية في المجال المالي لما ستنفقه في المستقبل فهي ليست ترجمة عن حدث فعلي قائم ،ولكنها تقديرا لما ينظر إجراؤه من أحداث مستقبلية عن الإنفاق والجباية ،وبالتالي فهي جدول مالي تقديري لإيرادات نفقات السنة المقبلة حيث يعتمد في عملية التقدير على البيانات الخاصة بالسنوات السابقة

ومن الناحية الاقتصادية هي بمثابة الأداء المالي بما تتضمنه من تقديرات لحجم النفقات والإيرادات العامة خلال فترة زمنية مقبلة ومنه نجد السلطة التنفيذية نفسها في المفاضلة بين الاختبارات الاقتصادية.

- **العنصر الإداري** :تتضمن الميزانية مجموعة من الإجراءات المالية والإدارية التي تستخدمها السلطة التنفيذية .فهي التي تتولى إعداد الميزانية من الناحية الإدارية والتنظيمية وبذلك تعد بمثابة عمل بمقتضاه توزع المسؤوليات المتعلقة بالقرارات التي يتطلبها تنفيذ الميزانية على مختلف الأجهزة في وضع يضمن سلامة التنفيذ تحت إشراف السلطة التشريعية .

فالميزانية تعتبر رغم موافقة السلطة التشريعية عليها عملا إداريا لا من جهة الموضوع فحسب وإنما من جهة الشكل أيضا حيث أنها تعد خطة السلطة التنفيذية لتنظيم الإيراد والإنفاق لدولة وهذا اختصاص من اختصاصاتها.والسلطة التنفيذية تمارس اختصاصاتها في شكل قرارات إدارية.

❖ **العنصر القانوني**:يكمن هذا العنصر في اعتماد وموافقة السلطة التشريعية لهذه التوقعات ويكون ذلك بإصدار قانون يعرف بقانون ربط الميزانية، يعد تشريعا من جهة الشكل فقط لأنه صادر عن السلطة التشريعية في الشكل التي تصدر فيه القوانين[22].

إن هذه التقديرات والتوقعات لا تكون نهائية ،أي غير قابلة للتنفيذ ،بل تكون في حكم مشروع وبعد ذلك يكون المصادقة عليها من طرف السلطة التشريعية المختصة تصبح في حكم القانون وبعد ذلك يتم تنفيذها بحكم القانون ،وإضفاء صفة القانون على الميزانية العامة له نتيجة هامة تتبعها مباشرة وهي صفة الإلزام بالتطبيق فتصبح الحكومة ملزمة بإتباعه بل ومراقبتها من طرف السلطة التشريعية في تنفيذه.

❖ **العنصر السياسي** : إن عملية عرض الميزانية على المجلس الشعبي لمناقشتها والتصديق عليها وهي بمثابة إعطاء صفة القانون على الميزانية ،ولكن هي في نفس الوقت تعبر عن تفوق السلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية ،ويظهر هذا في أن المجلس أمامه ثلاث خيارات ،إما قبولها أو رفضها أو تعديلها . والتفوق الثاني يكمن في إن المشروع أعطى هذا المجلس مراقبة تنفيذ الميزانية، وهذا مابين درجة التفوق السياسي للجهاز التشريعي على الجهاز التنفيذي حيث انه تبقى قوة البرلمان من قوة الحكومة

ومنه فالميزانية تساهم في تحقيق احد مبادئ الدولة الحديثة وهو الفصل بين السلطات بحيث تخول للسلطة التشريعية مراقبة الحكومة والمصادقة عليها

فالحكومة هي التي تقوم بإجراء التقديرات ولكن من سلطة البرلمان الموافقة على هذه التوقيعات وإجازاتها ،قبل أن تعود للحكومة بتنفيذها [23].

[22] جمال لعمارة ،**منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر** ،دار الفجر،الطبعة الأولى ،دار الفجر ،الإسكندرية ،2004،ص:200.

[23] جمال لعمارة ،مرجع سبق ذكره،ص: 201.

خلاصة:

ان أهم شيء في الخزينة العمومية هو درجة دقتها و تخطيطها و الترقب المستمر لحركة الاقتصاد ومقدار محدد للنفقات العامة و الميزانية العامة بهدف اشباع جميع الرغبات و التركيز على جميع المجالات .

و هذا يتضح كيفية استخدام الرشيد للنفقات العامة لتحديد الأهداف المرسومة لضمان السير الحسن لعمليات المؤسسة.

و للوصول الى التسيير الأمثل للخزينة يجب تقليص المخاطر التي يمكن الوقوع فيها و انتهاز الفرص في مجال التمويل .

تمهيد :

تعمل الخزينة العمومية على تأدية الدور الكبير في دفع عجلة التنمية الاقتصادية أي بلد و تزداد أهميتها في البلدان النامية باعتبارها المصدر الرئيسي و الممول الأساسي و الأنجع لتمويل الدول ، و باعتبار التنمية الاقتصادية تهدف إلى توسيع نطاق الطاقة الإنتاجية و إعادة توزيع الدخل وكذا الانتقال من حالة الركود إلى مرحلة النمو الاقتصادي و بهذا تصل إلى الدور الفعال التي تقوم به الدولة في تسيير مجرى النشاط الاقتصادي و تحقيق الأهداف المرجوة في عملية التنمية الاقتصادية في الخزينة العمومية .

المبحث الأول: عموميات حول التنمية الاقتصادية.

التنمية الاقتصادية أصبحت الشاغل للاقتصاديين و رجال البحث العلمي و أصبحت العنصر المتداول سواء على النطاق المحلي أو الدولي و هذا راجع إلى الاهتمام الكبير الذي توليه الحكومات من أجل التطور الفكري الاقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية و أبعادها.

تعددت مفاهيم التنمية الاقتصادية بتعدد رجال الاقتصاد و من أهم التعاريف و الأبعاد نسلط عليها الضوء فيما يلي .

الفرع الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية.

يتجلى مفهوم التنمية الاقتصادية في عدة تعاريف نذكر منها مايلي :

في عام 1996 أعلن البنك الدولي مبادرة الإطار الشامل للتنمية و تتضمن هذه المبادرة بلورة إطار كلي يتكامل فيه الجانب الاقتصادي و المالي الكلي مع الهيكل الاجتماعي و البشري

حيث ينظر البنك الدولي للتنمية :على أنها عملية تحويل المجتمع من العلاقات التقليدية و طرق التفكير التقليدية و طرق الإنتاج التقليدية إلى طرق أكثر حداثة ، و يرى البنك أنه لن يتسير انجاز هذه التنمية إلا إذا شملت التنمية تحسين مستويات الحياة كالصحة و التعليم و تخفيف الفقر وإنعاش التنمية الاقتصادية [1].

[1] محمد مروان،**مبادئ التحليل في اقتصاد الجزئي والكلي**،دار الثقافة،الطبعة الثانية،عمان،1992،ص:30.

التنمية الاقتصادية :هي التي بمقتضاها يتم الانتقال من حالة التخلف الى حالة التقدم و هذا الانتقال بمقتضى إحداث العديد من التغيرات الجذرية و الجوهرية في البيانات الاقتصادية

التنمية الاقتصادية:تعني تحقيقا في الزيادة التراكمية السريعة و المستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة زمنية معينة.

و بصفة عامة و خلاصة على ما سبق فاءن التنمية الاقتصادية :هي الرفع في مستوى التقدم الاقتصادي بوسائل ناجعة للخروج من حالة الركود.

الفرع الثاني: أبعاد التنمية الاقتصادية:

مما تقدم يتضح لنا بأن مفهوم التنمية الاقتصادية يتضمن أبعاد مختلفة و متعددة تشمل كالأتي:

1. **البعد المادي للتنمية** : يستند هذا البعد على حقيقة أن التنمية هي نقيض التخلف و بالتالي فاءن التنمية تتحقق من خلال التخلص من سمات التخلف و اكتساب الخصائص السائدة في البلدان المتقدمة أن مفهوم المادي للتنمية الاقتصادية يبدأ بتراكم قدر من رأس المال الذي يسمح بتطوير التقييم الاجتماعي للعمل ، أي التحول من الصناعة اليدوية إلى الصناعة الآلية و على النحو الذي يحقق سيادة الإنتاج السلعي و تكوين السوق الداخلية و هذا ما يعرف بجوهر التنمية فالبلدان المتخلفة تحتاج إلى تحقيق عدد من العمليات لكي تحقق التنمية [2].

[2] محمد مروان ،مرجع سبق ذكره،ص31.

وهذه العمليات هي:

- حقيق التراكم الرأسمالي.
- تطوير التقسيم الاجتماعي للعمل
- سيادة الإنتاج السلعي
- عملية تكوين السوق القومية

2. **البعد الاجتماعي للتنمية** : لاشك أن الجانب الاقتصادي للتنمية ذو صلة وثيقة بجوانب الحياة الأخرى في المجتمع وهي الجوانب الاجتماعية و الثقافية و السياسية ، وأن مفهوم التنمية من ناحية البعد الاجتماعي تعبر عن مؤشرات مادية و غير مادية تشمل التقدم التكنولوجي السريع و زيادة الإنتاج المادي و سرعة الاتصال و زيادة السكان و إعادة تأهيل المهارات الفردية .

أما الجوانب البعد الاجتماعي للتنمية فتتمثل في تغيرات في الهياكل الاجتماعية و الاتجاهات و السكان و المؤسسات القومية و تقليل الفوارق في الدخول إلى الفقر المطلق و أصبح هدف التنمية إشباع الحاجات الأساسية و بذلك أصبحت التنمية هي في تنمية الإنسان.

3. **البعد السياسي للتنمية:** إن التنمية تشترط التحرر و الاستقلال الاقتصادي و يتضمن البعد السياسي للتنمية التحرر من التبعية الاقتصادية إلى جانب التبعية الاستعمارية المباشرة

كان الواقع قد فرض البلدان النامية الاستعانة بالمصادر الأجنبية من رأسمال و التكنولوجيا، إلا أن هذه المصادر يجب أن تكون مكملة للإمكانيات الداخلية بحيث لا تقود إلى السيطرة على الاقتصاديات البلدان النامية [3].

[3] محمد مروان ،مرجع سبق ذكره،ص: 54.

4. **البعد الدولي للتنمية** : إن فكرة التنمية و التعاون الدولي في هذا المجال قد فرضت نفسها على المجتمع الدولي إلى تبني التعاون على مستوى الدولي و إلى ظهور الهيئات الدولية ، كالبنك الدولي و صندوق النقد الدولي لهذا فقد أطلقت الأمم المتحدة في عام 1961 تسمية عقد التنمية الأول و الذي استهدف تحقيق معدل النمو الاقتصادي يبلغ 7% كما شهد عقد الستينات نشأة منظمة القات (GATT) الاتفاقية العالمية للتجارة و التعريفة الجمركية وكذلك نشأة منظمة الانكتاد (Unctad)أي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية و تهدف هذه المنظمات جميعها إلى تحقيق علاقات دولية أكثر تكافؤ

5. **البعد الحضاري للتنمية** : مفهوم التنمية مفهوم واسع إذ يفضي إلى مولد حضارة جديدة ويعتبر البعض بأن التنمية بمثابة مشروع نهضة حضارية فالتنمية ليست مجرد عملية اقتصادية تكنولوجية بل هي عملية بناء حضاري تؤكد فيه المجتمعات شخصيتها و هويتها الإنسانية [4] .

[4] محمد عجمية وآخرون، **التنمية الاقتصادية**، دار الجامعة ،الطبعة الثانية ، الإسكندرية، 2006،ص:57.

المطلب الثاني: مستلزمات التنمية الاقتصادية،وأهدافها الرئيسية .

تتحقق التنمية الاقتصادية عندما يكون هناك زيادة في الإمكانية الاقتصادية للإنتاج أو إنتاج الاقتصاد الزيادة من السلع .

الفرع الأول : مستلزمات التنمية الاقتصادية .

إن التنمية الاقتصادية تتطلب العديد من المستلزمات الضرورية لانجاز مهامها و تكمن فيما يلي :

1) تراكم رأس المال : يؤكد جميع الاقتصاديين على الأهمية الكبيرة لتراكم رأس المال في تحقيق التنمية و يتم التراكم في رأس المال من خلال عملية الاستثمار و التي تستلزم توفر حجم مناسب من المدخرات الحقيقية وأن جوهر التراكم رأس المال يمكن في حقيقة أن مثل هذا التراكم يعزز من طاقة البلد على إنتاج السلع و يمكنه من أن يحقق معدلا عاليا للنمو ، و السلع الرأسمالية تتوزع بين عدة أنواع فمنها ماهو على شكل مصانع و مكائن .... وكخلاصة على ذلك يمكن تعريف رأسمال بأنه ثروة تستخدم في إنتاج المزيد من الثروة و يعتبر رأس المال أحد أهم عناصر الإنتاج و النمو إلى جانب عنصر العمل

1) **الموارد البشرية:** تعني القدرات و المواهب و المهارات و المعرفة لدى الأفراد و التي تدخل كمستلزم في العملية الإنتاجية و تلعب الموارد البشرية دورا مهما جدا في عملية التنمية حيث أن الإنسان هو غاية التنمية و هو وسيلتها في نفس الوقت [5].

[5] محمد عجمية وآخرون ،مرجع سبق ذكره ،ص:60.

فإن الهدف النهائي لهذه الأخيرة هو رفع مستوى معيشة الإنسان حيث أن الإنسان هو الوسيلة وينفذ عملية التنمية و إن ثمار التنمية ناتجة عن النشاط الإنساني و من هنا تتبين أهمية الموارد البشرية في عملية التنمية.

كما أن التنمية الاقتصادية مرتبطة بتراكم رأس المال فإن التنمية الموارد البشرية ترتبط بتراكم رأس المال البشري مرتبط بالتعليم و التدريب ، والتي تنعكس على الناتج الوطني و مستوى الإنتاجية مما يؤدي إلى الاستغلال الكفء للموارد الاقتصادية

إن التقدم التكنولوجي يعني تغيرا في المعرفة الخاصة بالإنتاج و التغير في المنتج ، و قد يعني ذلك تحسنا في المنتج القديم أو ظهور منتج جديد حيث أن التنمية الاقتصادية تتطلب زيادة في مقدار السلع و الخدمات المنتجة و هذا بدوره يتطلب توسيع الطاقات الإنتاجية للوحدات المنتجة .

3.الموارد الطبيعية: تعرف الموارد الطبيعية بأنها العناصر الأصلية التي تمثل هبات الأرض الطبيعية، وتعرف أيضا بأنها أي شيء يجده الإنسان في بيئة الطبيعة و التي يتمكن من أن ينتفع بها فالموارد الطبيعية توفر قاعدة التنمية الصناعية بطريقتين:

- تمكن البلد من توسيع نشاطه الصناعي بإنتاج مواد الخام ، كما هو الحال في استخراج المعادن وتصديرها ، و التي توفر للبلد العملات الأجنبية لاستزاد السلع الضرورية للتنمية .
- تمكن البلد من أن ينتج مواد الخام و يصنعها و يحولها إلى سلع نهائية
- و كخلاصة على ذلك يمكن القول بأن الموارد الطبيعية مهمة للتنمية إذا تم استغلالها بشكل مناسب[6].

[6] هشام محمود الاقداحي ،**معالم الاستراتيجية لتنمية الاقتصادية** ،مؤسسة الشباب ،الطبعة الأولى ،الإسكندرية ،2009،ص:190.

و كلما زادت الموارد الطبيعية في البلد و تم استغلالها بشكل جيد كلما كان ذلك حافزا و عاملا مساعدا على النمو و التنمية

4.التكنولوجيا و التقدم التكنولوجي: التكنولوجيا تعني باختصار معرفة كيفية القيام بالإنتاج وبطبيعة الحال فإن هذه المعرفة الفنية تستند على المعرفة العلمية و بعبارة أوسع و شامل فإن التكنولوجي تمثل المعرفة العملية التي تستند على التجارب و على النظرية العلمية التي ترفع قدرة المجتمع على تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية و التوصل إلى أساليب جديدة أفضل بالنسبة للمجتمع ، والتكنولوجيا هي إحدى مستلزمات الإنتاج فهي تلعب دورا حاسما في نمو الإنتاج و تقدم أي بلد اقتصاديا ،وتتكون التكنولوجيا في حزمة من العناصر التي قد تكون متضمنة في السلع الرأسمالية كالمكان ، و المعدات أو قد تكون غير متضمنة في المعدات الرأسمالية بل تكون متضمنة في لبشر ، و تأخذ المهارات المحسنة بالنسبة للعمل و الإدارة، ومنه فإن التكنولوجيا تتضمن العناصر الآتية :

- ✓ المعرفة التكنولوجية المتجسدة في الأشياء المادية .
- ✓ المهارات المنبثقة عن الأشخاص العاملين .
- ✓ براءات الاختراع و العلامات التجارية .
- ✓ المعرفة غير المسجلة [7].

[7] جمال جودان، **التنمية الاقتصادية**،دار الصفاء،الطبعة الأولى،عمان،2002،ص:33.

شكل (1 –2) مستلزمات التنمية الاقتصادية

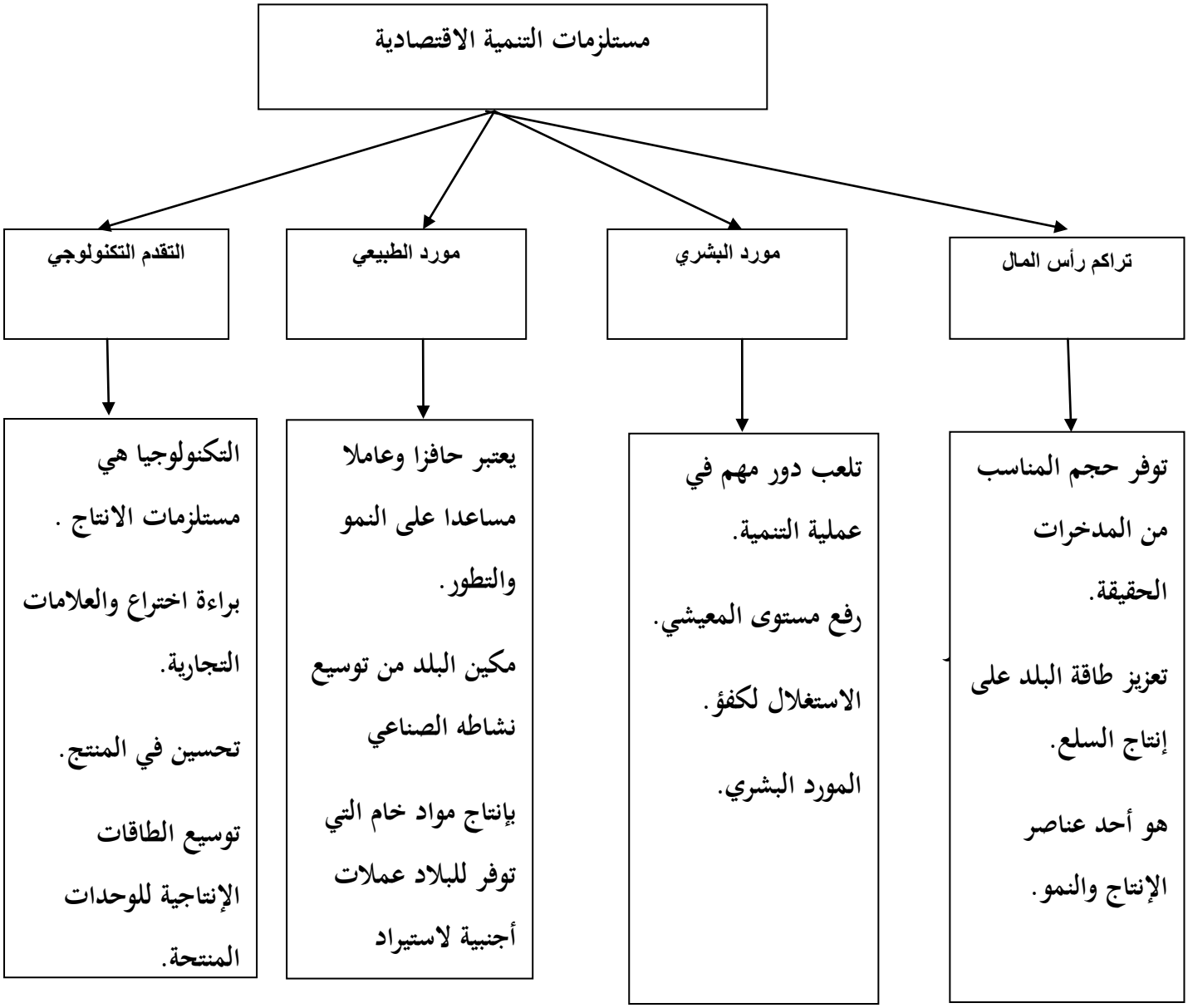

المصدر: مدحت القريش، **التنمية الاقتصادية**، دار وائل لنشر والتوزيع، الطبعة لأولى، الأردن، 2007، ص:136.

الفرع الثاني : الأهداف الأساسية للتنمية الاقتصادية

تتمثل الأهداف الرئيسية للتنمية الاقتصادية لوضع الخطة الاقتصادية حتى يكتب لها النجاح فيما يلي :

- ❖ تطوير موارد المتاحة وتنمية هذه الموارد بما يخدم ويحقق أهداف التنمية الاقتصادية والإنتاجية التي ساهمت فعلا في زيادة مستويات المعيشية.
- ❖ لابد على الدولة أن تكون لديها رؤية مستقبلية عن كيفية تنمية هذه الموارد للتخفيف من حدة المشكلة بين احتياجات الأفراد وإمكانيات الإنتاج.
- ❖ الصورة العامة للخريطة العالم الاقتصادي:تهدف دراسة الموارد الاقتصادية إلى التعرف على الصورة العامة للبناء الاقتصادي العالمي،كما تكمن دراسة الموارد الاقتصادية من معرفة حجم التجارة في العالم حيث توضح مدى حاجة الدول المتخلفة للسلع ومن تتحدد مناطق التصدير والاستيراد وطرق التجارة المختلفة .
- ❖ تقدير قوة التكتلات الاقتصادية العالمية :تهدف دراسة الموارد الاقتصادية بسوء توزيعها على المستوى العالمي مما أدى إلى انقسام العالم إلى كتل اقتصادية تسعى كل كتلة على حدى إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي فيما بينها وتساعد دراسة الموارد الاقتصادية على فهم وتقدير قيمة التكتلات الاقتصادية [8]

[8] كمال الدين عبد الغني المرسي ،**الخروج من فخ العولمة** ،المكتب الجامعي الحديث ،الطبعة الأولى ،الإسكندرية،2002،ص:60.

- ❖ زيادة الدخل القومي :يعتبر من أهداف التنمية الاقتصادية في الدول والغرض الأساسي الذي يدفع البلاد إلى القيام بالتنمية الاقتصادية في الدول هو فقرها ، ولا سبيل للقضاء على الفقر إلا بزيادة الدخل القومي ، وذلك بزيادة رؤوس الأموال والكفاءات اكبر.
- ❖ تقليل التفاوت في الدخول والثروات : يعتبر هذا الهدف من الإبعاد الاجتماعية في عملية التنمية الاقتصادية من انخفاض الدخل القومي ، وهبوط متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل إلا إن هناك فوارق كبيرة في توزيع الدخول والثروات ، وهذا يؤدي إلى عدم شعور الأغلبية بالعدالة الاجتماعية وعلى ذلك فليس من المستغرب إن يعتبر التفاوت في توزيع الدخول والثروات من بين الأهداف الهامة التي يحب إن تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها .
- ❖ أساس للتقدم :في التنمية الاقتصادية يحب إن تسعى في المادي للتقدم ممثلا في قاعدة واسعة للهيكل الإنتاجي ،ولاياتي هذا إلا ببناء الصناعات الثقيلة والتي تمد الاقتصاد القومي باحتياجات اللازمة لعملية إعادة الإنتاج .
- ❖ الرفع من الإنتاج للقضاء على حالة التخلف ولإعطاء الصناعة دفعة قوية من اجل تلبية حاجيات السوق لتنمية الاقتصادية.
- ❖ توفر القيادة السياسية الواعية الراشدة متخصصة لها إيمانا كاملا بالتنمية الاقتصادية[9]

[9] كمال الدين عبد الغني المرسي ،مرجع سبق ذكره،ص:160.

المبحث الثاني: تطبيقات التنمية الاقتصادية.

تعتبر التنمية الاقتصادية أنها الوسيلة الناجعة للأهداف المحددة كالزيادة في الطاقة الإنتاجية والسير الحسن للنشاط الاقتصادي لاختيار الإستراتيجية السليمة لتحقيق الأهداف المرجوة

المطلب الأول: عناصر التنمية الاقتصادية، وتمويل مواردها.

لكي تكون تنمية اقتصادية في أي دولة لابد أن تكون لديها رؤية مستقبلية عن المشكل الاقتصاد

الفرع الأول:عناصر التنمية الاقتصادية.

تشمل جميع العناصر التي انطوت على عملية النمو إضافة إلى عوامل أخرى تنفرد بها عملية التنمية كالتالي :

- **تغير في الهيكل و البنيان الاقتصادي** : التنمية الاقتصادية تهدف إلى توسع النطاق الطاقة الإنتاجية بالإضافة إلى ضرورة الاهتمام بالزراعة يتعين الاهتمام بالصناعة ، و بذلك يزيد الناتج المحلي و يتنوع الإنتاج في المجتمع و تزداد فرص العمل ، وتتحرر الدولة من تبعيتها للعالم الخارجي و لا شك أن تتقدم ف المجال الصناعي و يساعد على زيادة طاقته الإنتاجية بصورة ذاتية[10].

[10] حسن كريم حمزة ،**العولمة المالية والنمو الاقتصادي** ،دار الصفاء ،الطبعة الأولى ،عمان ،2011، ص:160.

❖ **إعادة توزيع الدخل:** تعمل التنمية الاقتصادية على إعادة توزيع الدخل لمصالح الطبقة الفقيرة، فقضية توزيع الدخل في القضايا الملحة و التي تستدعي ضرورة العمل على معالجتها لأن العديد من الدول قد تنجح ف تحقيق معدلات عالية النمو و ما يترتب على ذلك زيادة

كبيرة من إجمالي الناتج المحلي إلا أن معظم تلك الزيادة تتأثر بها الطبقة الغنية في الوقت الذي لا تحصل فيه الطبقات الفقيرة ، أما في حالة التنمية الاقتصادية فإن من أولوياتها أن تصاحب النمو الاقتصادي في إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء .

❖ **الاهتمام بنوعية السلع** : ضرورة الاهتمام بنوعية السلع و الخدمات المنتجة و إعطاء الأولويات لتلك الأساسيات ، و على الأخص تحتاج إليها الطبقات الفقيرة كالسلع الغذائية الضرورية و الملابس و المساكن إضافة إلى الخدمات الأساسية منعدمات تعليمية و اجتماعية

الفرع الثاني : موارد التنمية الاقتصادية .

يتمثل تمويل الموارد التنمية الاقتصادية فيما يلي:

❖ **التمويل بالموارد المتاحة** : تتكون مصادر التمويل المحلي من شقين رئيسيين أولهما الادخار الاختياري وهو ما يقوم به الأفراد والهيئات والمؤسسات بمحض رغباتهم ،الادخار الإجباري هو ما يفرض على الأفراد من قبل قوة خارجية عن إرادتهم .ولا يوجد فارق بين النوعين من جهة نظرا لتكوين رأسمال وكل خلاف ينحصر في مدى التأثير في كل منهما بإتباع السياسة [11]

[11] إيمان عطية ناصف، **اقتصاديات الموارد والبيئة**، دار منهور، الطبعة الثانية، الإسكندرية ، 2008،ص:100.

- **التمويل المصرفي** : تعتبر المصارف بشكلها المختلف أهم المنشات المالية في تزويد قطاع الأعمال بالاحتياجات التمويلية المتنوعة نظرا لعدم كفاية مواردها الذاتية .

  الأعمال سواء كان عاما أو خاصا أي تتمثل احتياجاتها إلى كل من القروض الطويلة والمتوسطة والقصيرة الأجل [12].

- **التمويل الأجنبي** : نظرا لعدم كفاية المصادر المحلية بشقيها الاختياري والإجباري عن وفاء بحاجات الاستثمار في الدول النامية ،أي نظرا لوجود فجوة ادخار واسعة فإنها تلجا إلى الحصول على التمويل المطلوبات من المصادر الخارجية وهذا يبين إن الدول تخطط للتوسع في استثماراتها،

- **الشركات المتعددة الجنسيات** : تختلف الشركات المتعددة الجنسيات عن الشركات الأخرى في أن يكون لديها مقرا رئيسيا في بلدها ،عادة الدولة متقدمة اقتصاديا ويكون نشاطها في الخارج الدولة أو أكثر ،وبفضل خبراء الأمم المتحدة والكثير من الاكاديميين واستخدام ما يسمى الشركات عبر القارات بدلا من الشركات المتعددة الجنسيات ويوجد في الوقت الحاضر العديد منها والذي يقدر بالآلاف الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية واليابان وبعض الدول النامية مثل البرازيل ،وعمليات هذه الشركات على قدر كبير من الضخامة وفي نمو مستمر فبلغت صادرات فروع الشركات الأمريكية في أواخر السبعينات أكثر من خمس صادرات وتستخدم 25**مليون** عامل في العالم فهي تساهم في عملية التمويل [13].

[12] إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص:188.

[13] المرسي السيد حجازي ،**مبادئ الاقتصاد العام** ،دار الجامعية ،الطبعة الثانية ،بيروت ،2007،ص:189.

المطلب الثاني: سلبيات ، وأساليب وجوانب التنمية الاقتصادية.

الفرع الأول:سلبيات التنمية الاقتصادية.

هناك العديد من السلبيات و المشاكل التي تحول دون تحقيق التنمية الاقتصادية و صفها رجال المال و الاقتصاد كالآتي :

❖ **المشاكل الاقتصادية:**

من أهم العقبات الاقتصادية التي تواجه التنمية الاقتصادية هي:

- تفشي ظاهرة الاقتصاد المزدوج في البلدان النامية يعني عدم وجود قنوات الاتصال الاقتصادي مابين القطاعين اقتصاد متقدم و اقتصاد متخلف .

يعطي مثال عن الجزائر في عملية التنمية الاقتصادية فإنها تواجه مشكلة ندرة رؤوس الأموال و ترجع الندرة إلى مشكلة ضعف مستوى الادخار لدى الأفراد التي تقف بدورها عائق أمام تحقيق الاستثمار لذا سخرت الجزائر قطاع المحروقات باعتباره أهم مورد مالي

- اهتمام القطاع الزراعي بالرغم من أنه ثروة طبيعية واسعة لا تشغل لحد الآن و هو ما يفسر عدم تحقيق التنمية الاقتصادية [14].

[14] المرسي السيد حجازي،مرجع سبق ذكره ،ص:190.

- انخفاض الكفاية الإنتاجية و الثروة الطبيعية من أهم الصعوبات التي تواجه التنمية الاقتصادية في البلدان النامية.

❖ **المشاكل الاجتماعية** : المشكل الاجتماعي يكون بصفة خاصة في البلدان النامية وهي تزايد مستمر لعدد السكان و علاقته بالثروة المادية لدولة و تظهر بعض المشاكل مع محدودية الثروة المالية يؤثر على النقص في المرافق لتعليمته و ندرة المهارات الفنية و الإدارية

❖ **المشاكل الخارجية** : ترتبط مشكل التنمية الاقتصادي على الصعيد الدولي بالظروف التي يمر بها العالم الخارجي و علاقته الدول المتقدمة في جوانبها الاقتصادية و المالية و تكمن هذه النظرة في سيطرة الشركات الاحتكارية الكبرى على سوق الدولية و كذا شروط التجارة الخارجية بالنسبة لهذه الدول إضافة إلى الاعتماد الكبير لدول النامية على التخصص في تصدير سلعة واحدة الآمر الذي يؤدي إلى الاختلال بالتوازن مابين القطاعات و هذا راجع لسوء التسيير الحكومي في جميع القطاعات .

و كذا خضوع حركة الانسياب لرؤوس الأموال إلى البلدان المتخلفة من قروض مساعدة ومنح الهبات إلى الاعتبارات السياسية التي تخدم بالدرجة الأولى اقتصاديات الدول المتقدمة و كذا الشركات الاحتكارية متعددة الجنسيات تعتبر من أهم عائق[15].

[15] المرسي السيد حجازي،مرجع سبق ذكره ،ص:191.

الفرع الثاني :أساليب التنمية الاقتصادية .

تتمثل أساليب التنمية الاقتصادية فيما يلي :

- **الأسلوب الثقافي** : يعتمد هذا الأسلوب على حافز الربح والملكية الفردية والحرية الاقتصادية ذلك أن التقدم السريع الذي تم في الدول المتقدمة كان أكثر جهود رجال الأعمال الذين يسعون للربح واستعمال أحسن أساليب الإنتاج ،وتطوير السلع وتحسينها لنجد قبول الناس فكان ذلك له اثر كبير في التقدم الصناعي .
- **الأسلوب الدفعة القوية** :أي تخطيط لتنمية الاقتصادية ،وفق برنامج واضح الهدف واعتمدت الدول النامية على هذا الأسلوب عجزه في تحقيق التنمية الشاملة وحرمان شعوبها من هذه الموارد ،وتشجيع رجال الأعمال على احتكار بعض السلع ،وتغييب المنافسة الحرة في الأسواق،والتركيز على تعميق التعارض بين مصلحة الفرد والجماعة ،وسوء توزيع الثروة بين الأفراد لهذا لجأت الدول النامية بعد استقلالها إلى اعتماد أسلوب الدفعة القوية حرصا على دفع الاقتصاد إلى الأمام بسرعة تحرير الإنسان من الجهل والفقر.
- **أسلوب الهيكلة** :يؤدي التصنيع بالضرورة إلى زيادة الإنتاج المحلي وبالتالي الزيادة في الصادرات وزيادة فرص العمل ومن ثم تحقيق للتنمية الاقتصادية الفعالة هذه أهم المعايير التي يتم الاعتماد عليها لمعرفة مدى تحقيق التنمية الاقتصادية كمساعدة على تصحيح الحلول في العمليات التنموية [16].

[16] عدلي قصور، **مشكلات التنمية والتكامل الاقتصادي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، عمان، 2010، ص:100.

الفرع الثالث:جوانب التنمية الاقتصادية.

تتكون جوانب التنمية الاقتصادية كالتالي :

- **الجانب الاقتصادي** :وذلك برفع مستوى الدخل القومي وزيادة معدل الدخل الفردي ،وذلك للقضاء الفقر والبطالة ،وتوفير المساواة في الدخل الأفراد والمجتمع.
- **الجانب العلمي** :الاعتماد على العلوم والتكنولوجيا لزيادة الإنتاج على أن تكون التقنية نابعة من العقول العربية وليست مستوردة من الخارج .
- **الجانب الاجتماعي والثقافي : يكمن فيما يلي :**

تعزيز العقل العربي من التخلف ومن بعض العادات السيئة .

تنمية القدرة على الإبداع والابتكار .

التركيز على الوحدة العربية والعدالة الاجتماعية .

الاعتماد على البحث العلمي .

تعديل أساليب العمل وطبيعة زيادة الإنتاج وتعزيز احترام العمل المهني .

وجود مؤشرات خاصة بنوعية الخدمات التي تعايش الحياة اليومية للأفراد[17].

[17] عدلي قصور ،مرجع سبق ذكره،ص:101.

المبحث الثالث:دور الخزينة العمومية في التنمية الاقتصادية.

موضوع الخزينة يعتبر من المواضيع الهامة التي تترك أثار مباشرة وطويلة الأمد بحيث تعمل الإدارة المؤسسة دائما على تحقيق التوازن فندرك من هنا أن الخزينة تعتبر عاملا مهما في إدارة التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: دور النفقات العمومية ومهام الخزينة العمومية في التنمية الاقتصادية.

تتضمن الخزينة العمومية كل الأنشطة المالية للادارت المركزية والجماعات المحلية التي تساعد في تنمية الاقتصاد .

الفرع الأول :دور النفقات العمومية في التنمية الاقتصادية .

من أهم جانب سنناقشه في النفقات هو الإنفاق على القطاع الزراعي و القطاع الصناعي

- ✓ **الإنفاق على القطاع الزراعي** : يمكن هدفه المحافظة على الثروة الزراعية و المحافظة على أسعار المنتجات الزراعية و المحافظة على دخل العاملين في هذا القطاع و لتحقيق هذه الأهداف تتبع الدولة سياسات اتفاقية متعددة فقد تحدد الدولة نوع المحصول الذي سيزرع في مساحات محدودة للمحافظة على العلاقة مابين العرض و الطلب ، و للمحافظة على أسعارها و كمية استهلاكها ، وقد تلجأ الدولة إلى شراء المحاصيل الزراعية أو الفائض منها للمحافظة على أسعارها و توفيرها وقت حاجة السوق لها [18].

[18] عبد الغفار الحنفي ، **المنشاة المالية ودورها في التنمية الاقتصادية** ، دار الجامعة زكريا غنيم ،بدون طبعة ،الإسكندرية ،ص:201.

✓ **الإنفاق على الصناعة:** فهو لا يقل أهمية عن الإنفاق على القطاع الزراعي، فالصناعة هي أساس للعمل الاقتصادي و رفع مستوى المعيشة و خلق فرص العمل و زيادة الدخل

واستمراره و تمارس الدول الصناعية المتقدمة دور المراقب و ليس دور المتدخل في القطاع الصناعي من خلال السياسات المالية التي تتبعها كتخفيض الضرائب

والإعفاءات الجمركية للأدوات الصناعية المستوردة أو المنتجات الصناعية المصدرة أو تقديم التسهيلات المصرفية أو تقديم الدعم للصناعات الحديثة أو المتغيرة .

حيث تكمن النفقات العامة من حيث أثارها الاقتصادية فيما يلي :

- أثارها في الدخل القومي و الناتج القومي .
- شراء السلع و الخدمات اللازمة لسير عمل إدارات و أجهزة الدولة و هذا النوع من النفقات يزيد من الناتج القومي.
- إعادة توزيع الدخل و الثروة بين المواطنين و دعم الفقراء من أبناء المجتمع[19].

[19] عبد الغفار الحنفي، مرجع سبق ذكره،ص: 66.

الفرع الثاني: مهام الخزينة العمومية في ظل التنمية الاقتصادية.

من مهام الخزينة العمومية في تمويل الاقتصاد فيما يلي :

- ✓ الخزينة تتحدد في تنمية الاقتصاد و تمويل الخدمات العمومية الكبرى و تحفيز الجماعات المحلية لتنفيذ التهيئة و الترقية التنمية و المساعدة على إعادة هيكلة الصناعة التقليدية .
- ✓ تساهم في الاختيار في أعمال التهيئة الإستراتيجية في إعداد الميزانية و تقييم نشاطات المنتجين المحليين .
- ✓ كما تتعدى الحوافز و المساعدات الحكومية لخفض العراقيل الجوهرية و تطوير البرامج المتكاملة لبعث حركة التنمية الاقتصادية و تنشيطها من خلال إتمام الهياكل الانجازية الكبرى ، و تقديم المعنويات التقنية و الإدارية و ترقية المجموعات الإقليمية .
- ✓ تأهيل المعلومات و المهارات عن طريق مبادئ التكرار و الإرشاد و التوجيه و التعزيز و مكافئة الجهود الناجحة و الإشباع مستويات طموح العامل و تدريبه على التمييز بين مختلف الأنشطة .
- ✓ تعتبر الخزينة مؤشرا محوريا فعن طريق الخزينة تستطيع المؤسسة تمويل نشاطاتها و ضمان بقائها.

فالخزينة تمثل واحدة من أهم مؤشرات التسيير و التحليل المالي في المديين القصير (قياس لسير المالي) والبعيد (قياس احتياجات التمويل) [20].

[20] عبد الوهاب أمين، **التنمية الاقتصادية**، دار حافظ، بدون طبعة، الأردن، 2011، ص: 100.

المطلب الثاني: الهدف الاقتصادي للخزينة العمومية ودورها في ظل التنمية الاقتصادية .

يلعب دور الخزينة بشكل أو بأخر قفزة من النمو الاقتصادي عنصرا مهما في تمويل الدولة بالاقتصاد البحت .

الفرع الأول: أهداف الخزينة العمومية في ظل التنمية الاقتصادية.

إن تحقيق الأهداف الاقتصادية تكمن فيما يلي :

- تتوقف على مدى استعادة العاملين و توفير أسباب الرضا و الراحة النفسية لهم من خلال تحسين العلاقات الإنسانية فيما بينهم.
- تطبيق الأسلوب الديمقراطي.
- اعتبار الإنسان عنصرا أساسيا في عملية الإنتاج بصفته المنتج و المستهلك في آن واحد تحقيقا
- للتنمية الاقتصادية التي تتطلب تغيير الذهنيات و تطوير الثقافة خاصة و أن عماد الحضارة التكنولوجية الحديثة ، هو العلم القائم على العقل الذي يمثل الإنسان و كماله و انضباطه لذلك كان لزاما إقامة علاقة بين الخزينة و المواطن ، بالاتصال من سلطة الدولة إلى دولة السلطة تتولى المهام العليا في التحفيز و التنسيق و التحكيم و التوجيه و تدعيم التوازن بين المجتمعات المحلية و التدعيم المالي .
- توفير الرعاية الاجتماعية و الصحية و التربوية و غيرها ، لتحقيق التنمية الاقتصادية يسودها الإنصاف [21].

[21] باديس بن يحي بوخلوه ، **الامثلية في تسيير خزينة المؤسسة** ، دار حامد ،الطبعة الأولى ،عمان ،ص:151.

- تحفيز العاملين للرفع من الإنتاج و تحقيق الرضا لديهم في آن واحد ، و التقييم السليم لمردوديات الإنتاج و تحسينه .الخزينة المثلى تحقق السير العادي للمؤسسة و لا توقعها في مشكلة الخلال بين رأس المال العامل و احتياجات رأس المال العامل

الفرع الثاني:دور الخزينة العمومية لرفع من التنمية الاقتصادية.

تبرز أوجه تدخل الخزينة العمومية في تنظيم مختلف النشاطات الاقتصادية من خلال مايلي :

الخزينة العمومية العون المكلف بتنفيذ ميزانية الدولة أو تمثيل السلطات التنفيذية من الرقابة المباشرة على حركة تداول القد الدولي.

- ✓ ضمان استمرار النفقات النقدية داخل نظام التمويل، ويعتبر تدخل الخزينة العمومية في عملية تخصيص الموارد المالية للدولة أمرا جوهريا لضمان دائرة التمويل.
- ✓ دور الاقتطاع الضريبي اثر على تخصيص الموارد المالية الموجهة من طرف الخزينة العمومية في عملية التحصيل الجبائي .
- ✓ الخزينة العمومية تسيطر على تمويل الاقتصاد والاستعانة بها باعتبارها الوسيط المالي الرئيسي الذي يساهم في تنشيط حركة القروض .
- ✓ تلعب الوساطة المالية للخزينة دورا فعالا في تخصيص الموارد إلى نشاطات إنتاجية محددة من طرف السلطات العمومية[22].

[22] بغدادي علاء الدين، **التهرب الضريبي وأثارها على الخزينة العمومية**، دار الفتح، بدون طبعة، عمان، ص:400.

- ✓ الخزينة تلعب دورا هاما في حفظ التوازنات المالية بين الإيرادات والنفقات ،وبواسطة الكتلة النقدية التي تحتفظ بها في حساباتها لدى البنك المركزي (بنك الجزائر) بإمكانها استغلاله في الاستمارات والحصول من ورائها على أرباح تضيفها الدولة في رصيدها المالي وبالتالي الزيادة في مواردها[23].

[23] بغدادي علاء الدين، مرجع سبق ذكره، ص:401.

خلاصة:

تكتسي الخزينة العمومية أهمية بالغة في الاقتصاديات الدولية فهي تعتبر عامل توجيه و بعث التنمية الاقتصادية ، مما دفع بعض المحللين الاقتصاديين التنموية بأهمية الخزينة العمومية باعتبارها نقطة انطلاق لتحقيق أي تطور اقتصادي فهي تساهم بشكل أو بآخر في رفع مستوى النشاط الاقتصادي لدولة و تسعى جاهدة إلى التنمية و مواردها .

تمهيد:

موضوع الخزينة الولائية يعتبر من المواضيع الهامة التي تترك أثار مباشرة وطويلة الأمد وأن تعمل إدارة المؤسسة على تحقيق التوازن بين التدفقات الداخلة وبين التدفقات النقدية الخارجية وعليها الاستفادة من النقدية موجودة من خزينتها هي لا تبقى أموال المؤسسة جامدة وغير مستمدة،ومنها ندرك أن تسيير الخزينة تعتبر عاملا مهما في عملية التنمية الاقتصادية.

المبحث الأول:عموميات حول خزينة الولائية

تمثل الخزينة العمومية الركيزة الأساسية في تحقيق القوائم الداخلية بها وتحقيق البناء الاقتصادي، فقد ركزت على انشغالات المتعاملين حول تقرير حاجيات زبائنها

المطلب الأول:لمحة تاريخية عن الخزينة الجزائرية ،وتعريفها وعمليات الخزينة الولائية .

يمكن التطرق الى تاريخ الخزينة الجزائرية فيما يلي:

الفرع الأول:لمحة تاريخية عن الخزينة الجزائرية.

قبل الإستعمار الفرنسي (عهد الأتراك) كانت المصالح المالية لدولة الجزائرية منظمة تنظيمها محكما تحت لواء الإدارة التركية،وكانت مالية الجزائر مسيرة من طرف أربعة كتاب (كتاب الدولة)يمسكون على التوالي حسب الأقدمية:

- دفتر الضرائب والنفقات العادية.
- دفتر الجمارك.
- دفتر ورادات الدولة.
- دفتر النفقات والشؤون الخارجية.

وكان تسيير الخزينة من صلاحية الأمين العام للمالية "الخزندر"حيث كان دوره الأساسي استلام الأموال الصادرة عن المداخيل الممتلكة بحضور الدالي وأربعة كتاب لوضعها في غرفة المخبأ "الخزينة ".

وقد مرت الخزينة الجزائرية بأربعة مراحل أساسية وهي

- مرحلة جس النبض من 1830-1900
- مرحلة التنظيم من 1990-1947
- مرحلة القانون من 1947 والمناهج الاخيرة .
- مرحلة الاستقلال وبلوغ الكفاءة المالية.

فالخزينة الجزائرية بعد الاستقلال كانت ممولة بتنسيقات من الخزينة الفرنسية وذلك حسب اتفاقيات ايفيان ليوم 19 مارس 1962 ولكن بعد بروتوكول 23 اوت 1962 عدلت اساليب تنفيذ عمليات الجزائر تملك خزينة مستقلة في كامل ترابها الوطني.

الفرع الثاني:التعريف بالخزينة الولائية :

يشمل تعريف الخزينة الولائية كما يلي:

ان الدولة الأساس الذي تلعبه الخزينة في الحياة الاقتصادية والمالية في الدولة ما يتأكد أكثر فأكثر،فقديما كان الاعتقاد أن الخزينة ما هي الى منفذ بسيط للعمليات المالية للميزانية ولكن في الوقت الراهن ونظرا لأهمية الاعباء الواجب تحملها من قبل الخزينة جعل منها الركيزة الاساسية في الحياة المالية للدولة وفي نفس الوقت مكنتها من التحكم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

أو يمكن ان تكون الادارة والمصالح التي تضمن هذه العملية،كما يمكن ان تكون الخزينة مجموع الاموال العمومية لمواجهة سد النفقات العامة،ولعل ارجح تعريف للخزينة "هي صراف وممول للدولة"

تعريف المديرية العامة للحزينة :المديرية العامة للخزينة المالية تابعة لوزارة المالية تشرف على 48 خزينة ولائية،كما خصصت 13 مديرية جهوية للخزينة بالجزائر.

فمديرية الخزينة المالية تتكون من مصالحها الخارجية من :

- الخزينة المركزية والخزينة الرئيسية .

- المديرية الجهوية للخزينة.
- الخزينة الولائية.

فخزينة ولاية مستغانم هي الجهاز الذي يجمع جميع المصالح المالية أي مصالح المحاسب للولاية لضمان تسيير حسن وسلطة موحدة مكلفة بالمحاسبة العامة.

وكل هذه المصالح تحت سلطة المدير المركزي للحزينة وتجدر الإشارة إليه هو إن المديرية الجهوية للخزينة ليس لها اي سلطة على الخزائن الولائية، وإنما مهمتها تسيير الأمور المحاسبية والإدارية ومختلف مصاريف الموظفين التابعين للخزائن الولائية وكذالك فان لا توجد علاقة بين مختلف مديريات الجهوية، إلا في حالات استثنائية مثل الملتقيات تحت إشراف المديرية العامة للخزينة

الفرع الثالث :عمليات الخزينة الولائية .

تشمل عمليات الخزينة الولائية فيما يلي :

- **مبدأ وحدة الخزينة** : تتكون خزينة أي هيئة عمومية من جميع الأموال الخاصة .لكن جميع الهيئات العمومية مجبرة على إيداع أموالها لدى الخزينة العمومية .فهذه الأخيرة باعتبارها تمثل الدولة في مظهرها المالي ،حيث تطلع بمهمة أساسية ودائمة تتمثل في ضمان توفير السيولة اللازمة (أي النقود المتاحة) لجميع الهيئات العمومية ،في كل وقت وفي أي مكان من التراب الوطني ،وذلك لمواجهة دفع النفقات العمومية ،ولتقوم بهذه المهمة على أحسن وجه ،فلا بد أن تكون كل الأموال العمومية (أي أموال الهيئات العمومية بمفهوم المحاسبة العمومية) تحت تصرفها ،وهو مايعبر عنه بوحدة الخزينة أو (وحدة الصندوق) حيث أن مجموع الصناديق العمومية تشكل كيانا ماليا واحدا ممثلا في الخزينة العمومية .

- **حركات الأموال:** يطرح تنفذ الميزانية مختلف الهيئات العمومية مشكلة هامة تتمثل في عدم التطابق زمانا ومكانا بين تحصيل الإيرادات ودفع النفقات.فإذا كان انجاز هذه الأخيرة يتسم بنوع من الانتظام خلال السنة المالية ،فان تحصيل بعض الإيرادات لا يتم إلا في فترات محددة مثل (الضرائب المباشرة) إن بعضها الأخر قد يتأخر تحصيله

أول ليتحصل كليا أثناء نفس السنة.كما إن الإيرادات المحصلة لا تكون بنفس المستوى ،فمبلغ الإيرادات التي تدخل صناديق بعض المحاسبين تكون غير كافية لمواجهة بعض النفقات ،بينما يكون هناك فائض منها بالنسبة لبعضهم الأخر وعليه فان حركة الأموال التي تحريها الخزينة الولائية تعتبر حلا لهذه المشكلة ،حيث إن وحدة الخزينة لمجموع الهيئات العمومية تسمح بإجراء تحويلات للأموال بين المحاسبين العموميين والتي تتم في غالب الأحيان ،عن طريق الحركات في قيود الحسابات الخاصة بهؤلاء المحاسبين.لكن حركات الأموال هذه لاتتم مباشرة بين جميع المحاسبين العموميين ،بل لابد أن تمر عبر حساب الخزينة الولائية لدى البنك المركزي .

- **مشكلة توازن الخزينة** :على الرغم من وجود التوازن ،كقاعدة عامة في ميزانية مختلف الهيئات العمومية منذ إعدادها ،أي معادلة الإيرادات للنفقات ،فان الخزينة الولائية قد تتخذ نفسها خلال السنة المالية في مواجهة مشكلة عدم كفاية مجمل الايرادت الميزانية المحصلة لتغطية مجمل النفقات العمومية ،أي أنها تكون أمام مشكلة سيولة الموجودات من النقود المصدرة من طرف البنك المركزي .
- **والمقصود بمشكلة السيولة للخزينة** :اختلال التوازن النقدي لديها المستمر والذي يمكن اعتبارها هيكليا منظور إليه كعجز بين مقبوضاتها ومدفوعاتها، أما مشكلة السيولة الآنية يتم حلها عن طريق حركات الأموال

(الاعتماد على احتياطي السيولة في صناديق المحاسبين العموميين ورصيدها الموجب في البنك المركزي) .

المطلب الثاني:الهيكل التنظيمي للخزينة الولائية ،وظائفها وطرق تمويلها ،

نظرا لكبر الخزينة وضخامتها فيلزم التركيز على نظام اقتصادي فيها لتحسين مراحل الدولة في التسيير

الفرع الأول : الهيكل التنظيمي للخزينة الولائية ،ووظائفها

1) الهيكل التنظيمي : نتطرق إلى الهيكل التنظيمي المعمول به في الخزينة الولائية لولاية مستغانم فيما يلي

تتكون خزينة ولاية مستغانم من خمسة (5) مكاتب وتتمثل فيما يلي:

1) **مكتب النفقات العمومية:** يتولى مراقبة كل النفقات العمومية والتأكد من صحتها وذلك قبل تسديدها وتحويلها الى حسابات اصحابها،وهذه المراقبة التي يقوم بينها المكلفون بهذه المهمة تعتمد على تقنيات المحاسبة العمومية،وهذا المكتب يتكون من ثلاث اقسام فرعية.

2) **مكتب الحفظ والمحاسبة والأموال:** مهمته هي القيام بأمر محاسبين، يتولى محاسبة العمليات المالية التابعة للدولة، والحسابات الخاصة بالخزينة والماليات الملحقة ويتكون هذا المكتب من خمسة فروع.

3) **مكتب المراقبة والتدقيق:** مهمته محاسبة ومراقبة مؤسسات التعليمية ومراكز التكوين العمومية المتواجدة على تراب الولاية،وذلك بواسطة محاسبين ومفتشين للخزينة اللذين يقيمون بزيارات تفتشيه إلى هذه المؤسسات حيث يطالبون الأعوان المحاسبين فيا بالوثائق التبريرية والمحاسبية لمجمل العمليات التي قامت بها في إطار النفقات والإرادات.

4) **مكتب تسديد الحسابات والتحصيل:** هذا المكتب له مهمة مراقبة المكاتب السالفة الذكر ويتكون من خمسة مكاتب فرعية.

5) **مكتب ادارة الوسائل وحفظ الأرشيف:** يقوم هذا المكتب بحفظ أرشيف المؤسسة مثل الحولات والصكوك الخزينة وكذا يحفظ وسائل المؤسسة من تجهيزات ومعدات .

الشكل (2-3)يمثل الهيكل التنظيمي لخزينة ولاية مستغانم

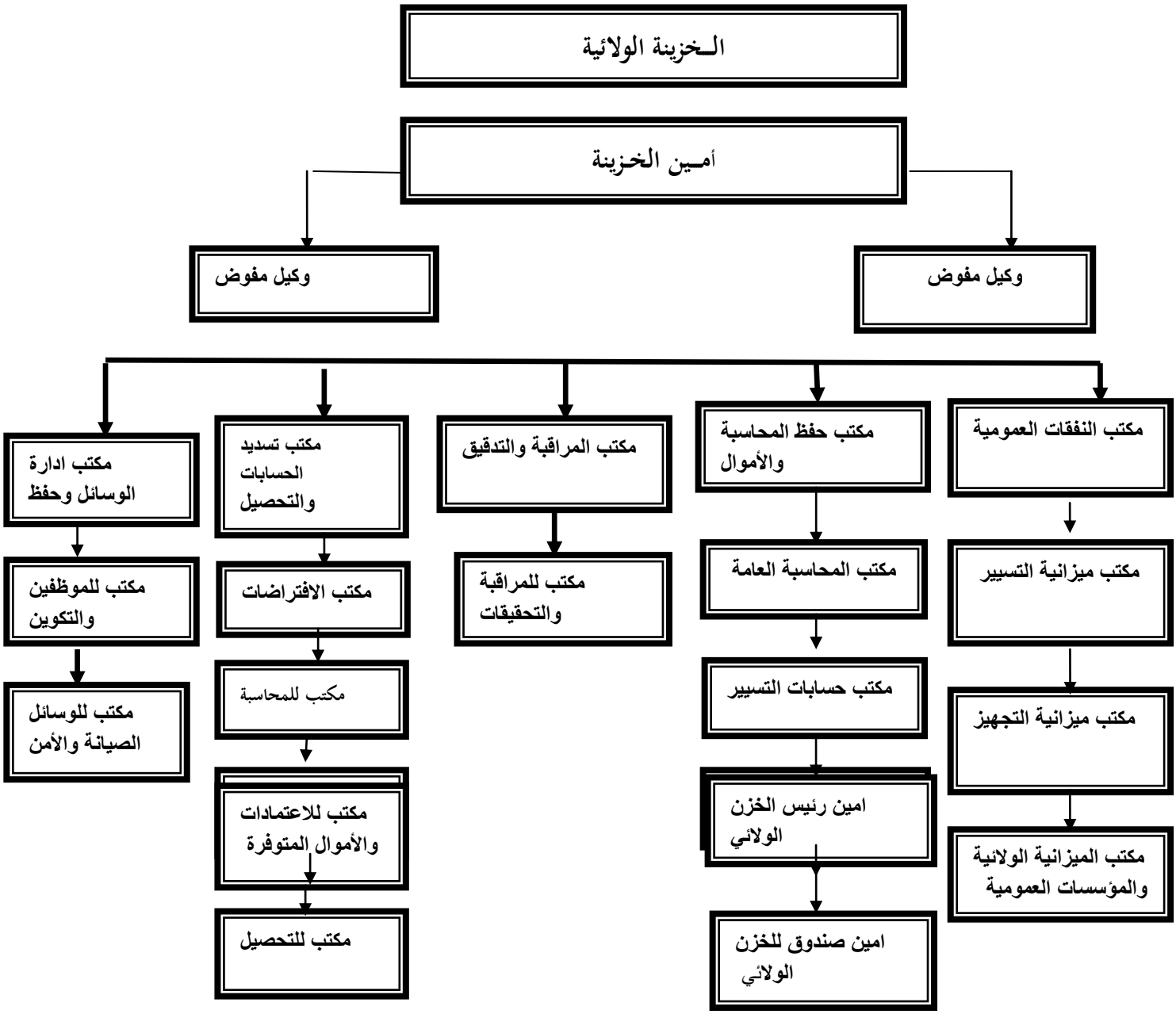

المصدر:وثائق مقدمة من طرف مؤسسة الخزينة الولائية بمستغانم

2) وظائف الخزينة الولائية .

نستطيع حصر وظائف الخزينة الولائية في النقاط التالية :

- **أمين صندوق الدولة** : تحقق الخزينة عمليات ترصيد الإيرادات ودفع نفقات الدولة ويكون ذلك من طرف المدراء والمسيرين وهم الأمر بالصرف ونائب الأمر بالصرف للإدارة العمومية نسبة للقانون العام ولاسيما المحاسبة العمومية ،هذه العمليات هي مجمل القواعد القانونية والمحاسبية التي تسير المالية العامة ،وتتمثل هذه العمليات في استرجاع مايخص الإيرادات والدفع فيما يخص النفقات ،وتنبثق من عمليات أخرى تتمثل في حركات مالية تقوم بها في أي وقت وعبر التراب الوطني والتي يمكن تلخيصها أساسا في تسيير الأموال الجاهزة حتى يمكنها تلبية حاجيات السيولة لدفع النفقات والتخلص من فائض الأموال في حالة فائض السيولة إلى المحاسبين العموميين .
- **مصرفي الدولة** :الخزينة كونها مؤسسة مالية للدولة إلا أنها تحقق نشاط بنكي باتم معنى الكلمة وتتمتع بمحفظة مكونة من إيداعات العديد من الممولين وهؤلاء الممولين يتمثلون في هيئات مصالح وخواص عليهم بإيداع أموالهم بموجب القانون عند المحاسبين العموميين للخزينة .
- **وظيفة الوصايا التقنية** :تقوم الخزينة بنوع من الوصاية التقنية على المؤسسات المالية أي البنوك ،شركات التامين ،صناديق الضمان الاجتماعي وتعمل كذلك على الوصاية على المشاريع العمومية الاقتصادية التي جاءت نتيجة الإصلاحات الاقتصادية الجديدة ،وتتميز أيضا بوظيفة الحراسة والمراقبة وفي هذا الصدد فالخزينة تقوم بالإشراف والتنظيم ،وإجراء عمليان تقييميه وتحليله كما تقترح التصحيحات والتعديلات الضرورية لمشاريعها ومؤسساتها .
- **معالجة الاختلالات المؤقتة** :في حالة ما إذا وقع عجز في الخزينة أو عدم بين الإيرادات والنفقات الموحدة في الميزانية وتتكلف الخزينة بتغطية هذا العجز باللجوء إلى :

- **الأموال المودعة في الخزينة** :تتلق الخزينة الأموال السائلة من مرفق البريد والمواصلات وهذا بحسب قانون المحاسبة العمومية لسنة 1793 الذي ألزم كل الهيئات العمومية بوضع رصيدها في الخزينة الولائية ومازال معمول به إلى يومنا هذا .
- **اذونات الخزينة** :وماهي إلا قروض قصيرة الأجل ،ويصلح إيداع هذه السندات للحصول الخزينة على السيولة النقدية ،حيث إن هذه الاذونات لا تودع إلا على المدى القصير وتسمى بالدين العام على خلاف الدين المتجمد والذي تودع سنداته على المدى الطويل ولا توجد في الجزائر سوى سندات الخزينة التي تصدر تحت حسابات جارية.
- **سلف بنك الإيداع** :بنك الإيداع هو بنك الجزائر وهو بنك ينفرد بمهمة طبع النقود بتفويض الدولة وتتمثل عملية منح سلف إلى الخزينة في إن بنك الجزائر يقوم بطبع نقود جديدة لصالح الخزينة الولائية

باعتبار إن طبع النقود بدون زيادة في الدخل القومي يؤدي إلى التضخم نقذي ،وهدا الأخير إذا لم يتحكم فيه يؤدي حتما إلى أزمة اقتصادية وهي .

- العمليات ذات الطابع النهائي والتي تأتي في الميزانية العامة والميزانيات الملحقة والحسابات الخاصة.
- العمليات ذات الطابع المؤقت والمدرجة في الميزانية العامة والميزانيات الملحقة والحسابات الخاصة.
- العمليات المنفذة برأسمال والخاصة بالدين العمومي على المدى الطويل والمتوسط.
- عمليات الخزينة تحتوي من جهة على الإصدار واستهلاك القروض ذات المدى القصير ومن جهة أخرى تحتوي على ودائع المتعاملين مع الخزينة الولائية .

الفرع الثاني :طرق تمويل الخزينة الولائية .

المعروف عادة أن الخزينة الولائية تحتاج إلى أموال لتغطية العجز الناتج عن تحقيق قوانين المالية السنوية،لذا يمكن للخزينة الولائية للاختيار بين التمويل النقدي ،والتمويل المالي .

- ✓ **التمويل النقدي للخزينة الولائية** :تركز النظرية التقليدية للخزينة الولائية على دورها كمتعامل مالي للدولة ،آي أنها صندوق يجمع كل إيرادات الميزانية ،ويقوم بدفع المصاريف اللازمة على الدولة كمتعامل غير بنكي ،وتسير الديون العامة باللجوء إلى النظام المصرفي في تغطية جزء من واجباتها للتمويل.
  - ➢ **مساعدات المباشرة للخزينة الولائية**:هي موضوع اتفاق بين البنك والدولة ،ويخصص لها بند في ميزانية البنك المركزي وتتمثل في للخزينة الولائية
  - ➢ **مساعدات غير مباشرة** :تتمثل في شراء أو الأخذ لأجل اذونات الخزينة كما للبنك المركزي أن يساعد الخزينة بانتهاج سياسة السوق المفتوحة النشيطة أي شراء سندات في السوق النقدي
- ✓ **التمويل المالي للخزينة الولائية**: يتم بثلاث طرق أساسية وهي .
  - ➢ **إصدار اذونات الخزينة** sur formule: تكون مكتتبة من طرف الخواص والمستجدة موضوعيا .
  - ➢ **إصدار قرض للدولة** emprunt nationale : اللجوء إلى الودائع أو اكتتاب اذونات الخزينة على حساب الجاري من طرف صناديق الادخار .

➢ **الخزينة الولائية والسوق النقدي** : تتمثل فيما يلي .

- تشارك الخزينة في السوق النقدي بصفة مباشرة وغير مباشرة.
- تشارك الخزينة الولائية في السوق النقدي عندما تصدر اذونات تكتب من طرف المؤسسات المالية عن طريق المناقصة .
- تؤثر الخزينة الولائية على السيولة البنكية عند كل عملية تؤدي إلى تحويل النقود من الدائرة البنكية إلى دائرة الخزينة الولائية (دفع الضرائب والغرامات ،التحولات البنكية لفائدة البريد وهي عمليات تنقص من سيولة البنك)

المبحث الثاني:أساسيات الخزينة الولائية

من أهم اعتبارات الخزينة الولائية باعتبارها صراف الدولة فهي ملزمة بتمويل الجماعات المحلية لكي تكون السبب في تنمي اقتصاديات سليمة.

المطلب الأول:مستوى التعليمي والخبرة للعاملين، موارد واستخدامات الخزينة الولائية.

تحصلنا على بعض الإحصائيات من الخزينة الولائية المبينة كالآتي .

الفرع الأول : مستوى التعليمي والخبرة الاقدمية للعاملين بالخزينة الولائية .

1)المستوى التعليمي للعاملين :إحصائيات متعلقة بالعاملين في الخزينة مبنية فيما يلي:

الجدول (3-3) يبين المستوى التعليمي للعاملين بالخزينة الولائية

السنوات	الاحتمالية	التكرار	النسبة
2	**ثانوي**	9	%30
2015	**جامعي**	21	%70
/	**المجموع**	30	%100

المصدر : وثائق مقدمة من الخزينة العمومية بمستغانم

من خلال النتائج المتحصل عليها نرى أن نسبة الجامعين بالخزينة الولائية أكبر بكثير من نسبة الثانوي كما هو مبين في الجدول ،مما يعين مصداقية أكثر للمعلومات على أساس أن الجامعين لديهم دراية في تنمية الحركة الاقتصادية وهو ما يعبر على الخزينة الولائية تتميز بكفاءة اليد العاملة ومنه تحصلنا على النتائج جيدة للأداء ودفع بعجلة الاقتصاد الوطني إلى النمو والتطور.

2) الخبرة الأقدمية للعاملين بالخزينة الولائية:

تطرقنا الى بعض الإحصائيات للخبرة الأقدمية للعاملين بالخزينة المتمثلة في الجدول التالي:

الجدول (4-3) يمثل الخبرة للعاملين بالخزينة الولائية

الاحتمال	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	**6**	**20**
من 5 الى 15 سنة	**6**	**20**
من 15 سنوات فأكثر	**18**	**60**
المجموع	**30**	**100**

المصدر:وثائق مقدمة من الخزينة العمومية بمستغانم

من خلال النتائج المعروضة على الجدول نلاحظ أن الخزينة الولائية تمتلك موظفين يتميزون بالكفاءة إضافة الى ذلك يمتلكون الخبرة التي تفوق 15 سنة فهذا مؤشر جيد يعبر على حسن الأداء ،والرفع من التنمية الاقتصادية إلى الأمام.

الفرع الثاني :موارد و استخدامات الخزينة الولائية .

تتكون موارد واستخدامات الخزينة الولائية فيما يلي :

- ✓ **الموارد المالية للخزينة الولائية** :تشمل كالتالي :
  - ➢ **الودائع والموارد المجمعة**:تتكون من
    - تحصيل الخزينة من البنك المركزي

- تسير ودائع تحت الطلب بواسطة شبابيكها
- تفتح الخزينة الولائية حسابات للشركات العمومية المحلية وهذا يشكل مورد حقيقي للخزينة.

➢ **الادخار السائد** :تصدر الخزينة الولائية اذونات مجسدة ماديا للاكتتاب العام تمكنها من الحصول على الادخار الصغير للعائلات .

➢ **قرض الدولة** :من اجل القيام بمشاريع ضخمة ذات منفعة عامة تلجا لطلب القروض من المجتمع (قرض وطني أو دولي) عن طريق تحفيزهم (إعفاء من الخزينة ،إعفاء عائد القرض) يرفق هذا بإصدار سندات تطرح في السوق المالية.

➢ **اللجوء إلى المؤسسات المالية** :تتحصل الخزينة الولائية على الموارد من البنك المركزي من مصدرين :

- عند اختلال زمني مؤقت بين موارد ومصرف الخزينة ،يساعد البنك المركزي الخزينة الولائية بتقديم قروض مؤقتة .
- عند وقوع عجز حقيقي ونهائي محدد في القانون المالية ،في هذه الحالة تأخذ مساعدات البنك المركزي اسم قروض الخزينة الولائية.
- تحصل الخزينة الولائية على موارد من البنوك والمؤسسات المالية المتخصصة مثل مؤسسات التامين لكن يجب معرفة أن هناك سقف للاكتتاب من طرف البنوك .

✓ **استخدامات (نفقات) الخزينة** :هي كل الاستخدامات والنفقات التي تتعلق بتنفيذ قانون المالية والعقبات التي تتعلق بتسيير المديونية سواء بدفع تسبيقات البنك المركزي أو دفع عوائد على النفقات وهي توجد إما جارية أو برأسمال .

وهي أيضا تتضمن تمويل الجماعات المحلية ومنح قروض المؤسسات والخواص وكذلك مساعدات للمؤسسات العامة.كما هي موضحة في الجدول التالي.

جدول (5-3) يبين الموارد والاستخدامات المالية للخزينة الولائية .

الاستخدامات	الموارد
تمويل إدارات الدولة	ودائع وموارد مجمعة
الجماعات المحلية	نقود معدنية
قروض للمؤسسات العمومية	صكوك بريدية
مساعدات للمؤسسات العامة	اذونات الخزينة
	ودائع الإدارة والمراسلين
	قروض في السوق المالي
	علاقة مع المؤسسات المالية
	البنوك والشركات المالية
	البنك المركزي

المصدر : وثائق مقدمة من طرف الخزينة الولائية بمستغانم .

االمطلب الثاني : العمليات المحاسبية الخاصة بسندات الخزينة

أولا نعني بسندات الخزينة :هي عبارة عن أوراق مالية تقترض بواسطتها الخزينة العمومية من المؤسسة المالية أو من الأشخاص الطبيعية مبالغ مالية من اجل سد النقص في السيولة أو تمويل بعض المشاريع مقابل فائدة سنوية .

تصدر الخزينة العمومية سندات الخزينة في شكل اسمي أو سندات لحاملها حسب اختيار المكتتب وتكون في قسيمات ذات قيمة 10.000 دج ،50.000دج و100.000دج .

كما تصدر الخزينة العمومية سندات ذات حسابات جارية يتم اكتتابها على مستوى بنك الجزائر .

ولسندات الخزينة نوعان وهما :

- ✓ **سندات نموذجية** bons sur formules ،وتطرح للاكتتاب من طرف الجمهور وسندات في الحسابات الجارية والتي تكتب من طرف البنوك والمؤسسات المالية ،حيث تكون عبارة عن أرصدة دائنة في تلك الحسابات ،أي مجرد قيود محاسبية ،وهي قابلة لتداول في السوق النقدية الثانوية .
- ✓ **سندات اقتراضية** :لكونها اقتراض قصير الأجل فإنها تكون مقترنة بسعر فائدة منخفض ،وبما أن الخزينة العمومية مجبرة على تسديدها بعد حلول الأجل ،فإنها لاتمثل بالنسبة لها سوى موارد مؤقتة .

ويكون مبلغ القرض في اغلب الأحيان محددا.غير أن الدولة يمكن أن تلجا إلى الإصدار قرض غير محدد المبلغ (مفتوح) بهدف امتصاص اكبر قدر من السيولة الزائدة في الاقتصاد حالة التضخم النقدي .كقاعدة عامة يكون سعر الإصدار مساويا للقيمة الاسمية للسندات،أي أن الإصدار يكون متكافئا.

وتتكون العمليات المحاسبية الخاصة بسندات الخزينة فيما يلي :

1)عمليات الاكتتاب :تودع أرصدة الاكتتاب المحصل عليها لدى الوكيل المحاسب المركزي للخزينة بواسطة حساب التحويل 34000دج

حيث ترفق مقتطعات السند (souche) الخاصة بالسندات المكتتبة بكشف التحويل من الخزينة المركزية، إلى الخزينة الرئيسية وخزائن الولايات

يسجل الاكتتاب محاسبيا حسب الحالات التالية:

مدين:10000 حساب الصندوق

دائن: 34000 إيراد خاص بسندات التجهيز يحول إلى العون المحاسب المركزي للخزينة ويكون إيراد الاكتتاب محل تحويل إلى الوكيل المحاسب المركزي للخزينة.

تسجل عمليات التحويل لدى العون المحاسب المركزي للخزينة: لدى استقباله للمبالغ المحولة إليه من طرف المحاسبين والمتعلقة بالاكتتاب يقوم العون المحاسب المركزي للخزينة فيما يلي:

- إيراد خاص بسندات التجهيز يحول إلى العون المحاسب المركزي للخزينة
- حساب الدين العمومي الخاص بسندات الحكومة

2)عملية تسديد السندات المستحقة :يكون تسديد السندات المستحقة الدفع وكذا دفع التقسيمات المتعلقة بالفائدة السنوية إلى حساب السندات على مستوى كل الشبابيك بغض النظر عن مكان الاكتتاب .

لدى المحاسبين الرئيسين قسم مدين وقسم دائن وهما:

مدين:350001 نفقة خاصة بسندات التجهيز لتحول إلى العون المحاسب المركزي للخزينة.

دائن:100001 لحساب الصندوق.

مثل الأوراق التي تعطى إلى بنك الجزائر من احل تحصيلها بحلول تاريخ الاستحقاق، حيث استقبال لوصل التغطية المرسل من طرف بنك الجزائر يقوم عون الخزينة بالعملية.

المبحث الثالث:دور الخزينة العمومية الولائية لرفع من التنمية الاقتصادية.

تلعب الخزينة العمومية الولائية دورا فعالا في تحقيق الأهداف الموجودة لتنمية الاقتصادية حين تساهم بشكل محوري في تطوير وتسهيل متعامليها.

المطلب الأول :مهام الخزينة الولائية ،والدور الاقتصادي لها .

الخزينة الولائية تتضمن مهام وادوار اقتصادية في ظل التنمية الاقتصادية تطرقنا إليها فيما يلي :

الفرع الأول:مهام الخزينة الولائية في التنمية الاقتصادية.

تتمثل مهام الخزينة الولائية لترشيد من التنمية الاقتصادية في مايلي:

- المساهمة في تسيير العمليات المالية لدولة والهيئات العمومية.
- تقوم بمراقبة وفحص صناديق الحسابات الخاصة:ايرادات وتسيير الأعوان المحاسبين في المؤسسات ذات الطابع الاداري الموجودة في اقليم الولاية.
- تعمل صراف وممول الدولة وبدور مصلحة الدولة تتمكن من حفظ اكبر لتوازنات المالية والاقتصادية.
- تسيير الأموال الجاهزة حتى يمكنها تلبية حاجيات السيولة لدفع التدفقات وتخلص من فائض الأموال في حالة فائض السيولة.

- ضمان القدرة على مواجهة احتياجات الصراف اي البحث الدائم عن التوازنات بين الإيرادات والمصروفات
- امتصاص المدخرات بدلا من الاسراف في الاصدار النقدي،وامتصاص السيولة لدى البنوك لكي تكون هناك تنمية اقتصادية
- تقوم بحراسة الأموال والقيم والأوراق المثبتة الخاصة بالعمليات المالية لدولة والهيئات العمومية .

الفرع الثاني:دور الخزينة العمومية الولائية في الرفع من التنمية الاقتصادية

من بين دور الخزينة العمومية لرفع من التنمية الاقتصادية فيما يلي:

- تقدم الخزينة العمومية مبالغ مالية موجهة لمصلحة الاجتماعية من أجل تمويل المشاريع حيث تزيد في العمالة وبالتالي الزيادة في القدرة الشرائية أي زيادة دخول مادية جديدة.
- الاستقلال الاقتصادي الذي تحقق بتشجيع وتنشيط المشروعات وتدعيمها مما يؤدي الى زيارة الانتاج فهي بذلك تحقق الاكتفاء الذاتي وتنمية اقتصادية معتبرة.
- الخزينة العمومية تسيطر على تمويل الاقتصاد والاستعانة بها باعتبارها الوسيط المالي الرئيس الذي يساهم في تنشيط حركة القروض وتلعب الوساطة المالية للخزينة دورا فعالا في تخصيص الموارد إلى جانب نشاطات الإنتاجية محددة من طرف السلطات العمومية.
- الخزينة تعتبر أهم منشأة مالية مكلفة بتسيير أموال الدولة.
- تحصيل الموارد المالية لإنفاقها في مختلف المداخيل الاقتصادية والاجتماعية.
- فمن بين المداخيل الجباية (الضرائب المباشرة وغيرها المباشرة)الى جانب الجباية البترولية التي تعد الممول الرئيسي للخزينة.

- تنشيط العمليات ذات طابع مؤقت خارج الميزانية وهذا لتكملة الحسابات الخاصة وإدارتها في بيان مستقبل مثل الحساب الخاص بصندوق دعم التشغيل الشباب.
- تساهم في رفع الأجور العمال وتحفيزهم للعمل المتقن.
- تقوم الخزينة العمومية بإصدار سندات مطبوعة مخصصة للجمهور وسندات مطبوعة مخصصة للجمهور وسندات على الحسابات الجارية مخصصة للبنوك والمؤسسات المالية و المعروف .
- اصدرا هذه السندات يساعد الخزينة على الزيادة من مواردها ومن الادخار الوطني في التأثير على الأسواق القروضية.
- فائدة سيولة الجهاز المصرفي ينافس كثيرا الخزينة العمومية، بحيث انه يقلل من جمع الودائع.
- يكمن دور الخزينة في تنفيذ عمليات الميزانية المتعلقة بالايرات والنفقات ، بالإضافة إلى التوازن الحسابي المستمر في الخزينة الولائية ،وذلك لان الإيرادات المتوقعة في الميزانية لتتطابق مع النفقات بمعنى انه بالرغم من أن مجموع الإيرادات يساوي أو يفوق مجموع النفقات في نهاية السنة المالية،فان الإيرادات لاتكون بالضرورة متساوية مع النفقات في أي يوم من السنة ،وخاصة في الأشهر الأولى منها ،والذي يحدث في بعض الأحيان قد يؤمر بصرف نفقات اكبر من الإيرادات التي دخلت فعلا ،ولهذا تلتزم الخزينة بإقرار هذا التوازن من مواردها الخاصة سواء في الخزينة المركزية أو بين الخزينات الولائية.
- يمكن للدولة أن تلجا إلى الإصدار قرض غير محدد المبلغ (مفتوح) بهدف امتصاص اكبر قدر ممكن من السيولة الزائدة في الاقتصاد (حالة التضخم النقدي)،كقاعدة عامة،يكون سعر الإصدار مساويا للقيمة الاسمية للسندات.

المطلب الثاني :دور الخزينة الولائية في توفير السيولة .

تتكون المتاحات النقدية في النظام النقدي الجزائري من النقود القانونية الموجودة في التداول ،والودائع تحت الطلب لدى البنوك ،والى كل من المحاسبي الخزينة ومركز الصكوك البريدية أو ما يسمى بنقود الخزينة وتعتبر مهمة من وجهة نظر التحليل النقدي.

وهي كدليل على وجود دائرة نقذيه مستقلة للخزينة الولائية التي لها مؤسساتها المالية الخاصة بها مثل مراكز الصكوك البريدية ،ويمكن القول أن نقود الخزينة الولائية تعبر كامتياز يوفر لها السيولة .

وبما أن السيولة وتتعرض هذه الأخيرة للمشاكل فتلجا لمعالجتها في إطار التسيير النقدي والمالي مما يؤدي إلى تداخل الدوائر النقدية التي يتكون منها النظام النقدي عن طريق مختلف التدفقات المالية والنقدية التي تلحا إليها الخزينة الولائية

تداول النقود :تتكون نقود الخزينة من ودائع تحت الطلب لدى مراكز الصكوك البريدية وأرصدة الحسابات الجارية المفتوحة للمؤسسات والخواص على مستوى محاسبي الخزينة ،حيث تندرج أهميتها في إطار التسديدات التي تتم ضمن الدائرة النقدية الخاصة بالخزينة،حيث يسمح لها بتجنب استعمال نقود البنك المركزي (النقود القانونية سواء في شكل أوراق نقذيه أو من خلال التحويل من الحساب الجاري الفتوح للخزينة بمعهد

إن هذا التنظيم في الدفع والذي من خلاله تستطيع الخزينة دفع النفقات العامة في إطار تنفيذها لقوانين المالية إن العلاقة الموجودة بين إدارات البريد والموصلات والخزينة الولائية تتجسد من خلال الحساب المفتوح للبريد والمواصلات على مستوى الوكالة المحاسبية المركزية للخزينة ،إذ يعتبر هذا التركيز المحاسبي للأموال كتطبيق لمبدأ المالية العامة والمتمثل في وحدة الصندوق وهو يطبق على جميع المصالح المالية للدولة .

الشكل (3-3) يوضح تداول نقود الخزينة

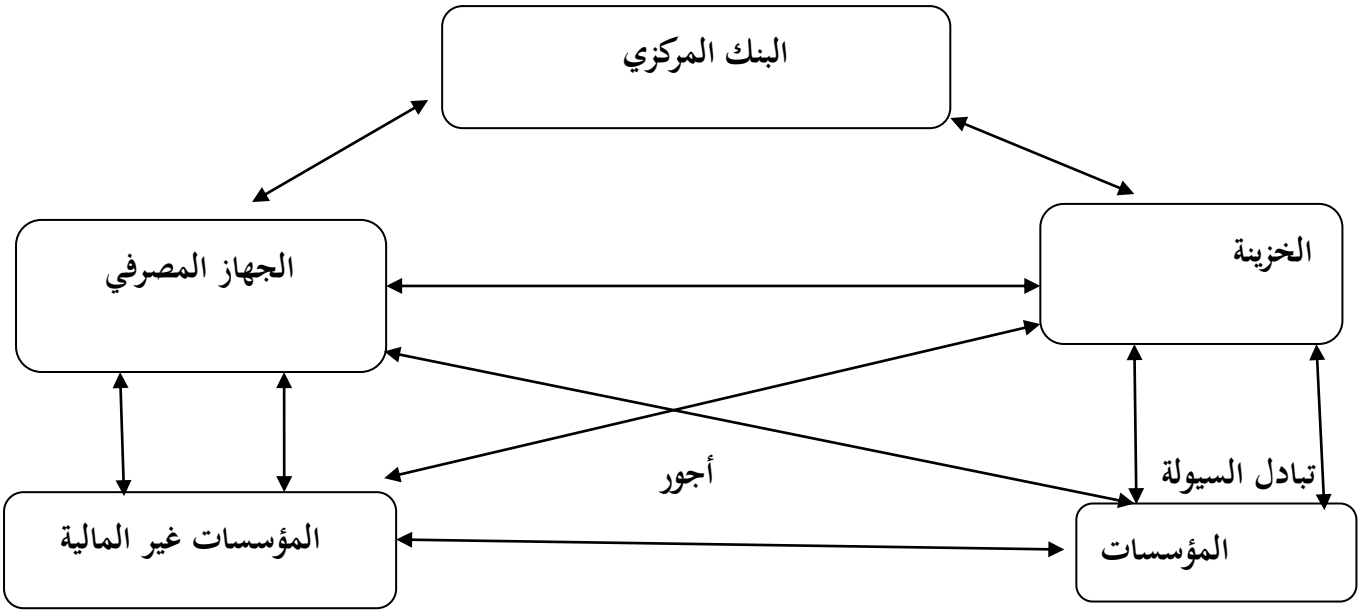

المصدر:وثائق مقدمة من طرف الخزينة الولائية

حدود التدخل النقدي للخزينة :

الحدود النظرية لخلق (نقود الخزينة نقود الودائع) تتحدد من خلال عجز الخزينة ،أي عن طريق أرصدة تنفيذ القوانين المالية، هذه الأخيرة التي تضاف إليها أعباء اهتلاك الدين العمومي وإعادة تمويل المديونية ،ويتضح هذا من خلال عمليات الخزينة حيث نجدها تعتمد في تمويلها النقدي غير المصرفي على جزء من الودائع لمراسليها وهي تتمثل في الودائع التي يكونها الأشخاص والمنشات لدى شبكة الخزينة الولائية ومنها الحسابات البريدية والودائع في الحسابات المفتوحة لدى نفسها

ومن معايير التدخل النقدي للخزينة تكمن فيما يلي :

1) ليس هناك أي مبرر لقيام الخزينة بعملية خلق النقود،إذا كانت تملك موارد سائلة وكافية لتغطية احتياجات تمويلها ،ولهذا نجد إن في عمليات الخزينة ،وما تلجا إليه الخزينة الولائية في تمويلها غير المصرفي ،هي الودائع تحت الطلب والتي تتمثل أرصدة الحسابات البريدية الجارية وحسابات الخزينة.

2) مبادئ التسيير المصرفي :ولاسيما فيما يتعلق بقواعد الحذر ،إن تحتفظ الخزينة بنقود سائلة ،باعتبارها هيئة مصرفية يمكن مقارنتها ببنوك الإيداع ،وذلك لمواجهة عمليات السحب التي يقوم بها المنخرطون في دائرتها النقدية ،ولهذا نجد الخزينة تلجا إلى استعمال الودائع الجارية إلا في حدود معينة .

خلاصة

تعتبر الخزينة الولائية العمومية هي تشخيص مالي لدولة فهي تحصل على مواردها وتدفع مستحقاتها أي أنها تقرض،وتقترض،فالخزينة تجمع الموارد من كل أنواع السيولة من موارد الادخار،ومنه خزينة الولائية كيان إداري تابع لوزارة المالية تابع لوزارة المالية،يعبر عن الهوية المالية للدولة ويؤثر نتيجة لذلك كل المتغيرات التي تهم من قريب أو من بعيد الاقتصادي للدولة فهي من ناحية الاقتصادية "أنها أداة هامة للسياسة " وذلك نظرا لقدرتها المالية الضخمة،كما أنها تعتبر الوجه الأساسي لسياسة توجهات الدولة في المجال الاقتصادي.ومنه الارتقاء في حركة التنمية الاقتصادية.

لقد عرف العالم الاقتصادي تطورات كبيرة في مختلف مجالاته مما أدى بالخزينة العمومية إلى ضرورة مواكبة هذا التسارع و إدخال مناهج و طرق جديدة تتلاءم مع هذه التغيرات .

و أيضا تعتبر الخزينة العمومية الوظيفة الأساسية إذ تعبر عن الصورة المالية للمؤسسة ، فكل نشاطات المؤسسة سواء كانت هذه النشاطات مرتبطة بدورة الاستغلال أو خارج دورة الاستغلال تكون من اختصاص الخزينة التي تقوم بدور الرقابة و المتابعة الدائمة للتدفقات النقدية الداخلية و الخارجية و الوقوف في كل لحظة على حجم السيولة التي تتوفر عليها المؤسسة ، كما أن الخزينة العمومية تستطيع تحقيق فائض في التنمية الاقتصادية .

ومنه ان الخزينة العمومية كيان إداري تابع للوزارة المالية يعبر عن الهوية المالية للدولة ، و يؤثر نتيجة لذلك على كل التغيرات التي تهم من قريب ومن بعيد في المركز الاقتصادي للدولة و تطورها مرتبط بتطور الدولة ، حيث يتمثل الدور الاقتصادي للخزينة من الناحية الاقتصادية في أنها أداة هامة للسياسة الاقتصادية و ذلك نظرا لقدراتها المالية الضخمة و لتأثيرها الكبير في الدورة المالية و أيضا الخزينة العمومية تمثل قوة الأكبر وهي مطالبة بالمساهمة في السياسة الاقتصادية للدولة ، و مسؤولة عن تمويل الخطط الاقتصادية ، كما أنها تعتبر الوجه الأساسي لسياسة توجهات الدولة في مجال الاقتصادي وزيادة مصادر التمويل الخاصة بالخزينة العمومية المتمثلة في الضرائب و غيرها يعني الارتقاء بالدولة نحو الأفاق الجديدة للتنمية الاقتصادية .

اختبار صحة الفرضيات:

- تتجلى صحة الفرضيات التي تطرقنا إليها فيما يلي :

- تتمثل مهام الخزينة العمومية :في ضمان تنفيذ قانون المالية والقيام بالعمليات المالية .

- تكمن مستلزمات التنمية الاقتصادية:في تراكم رأس المال، والمورد البشري، والمورد الطبيعي.

- تساهم الخزينة العمومية في التنمية الاقتصادية: تمويل الاقتصاد والاستعانة باعتبارها الوسيط المالي الرئيسي الذي
- يساهم في تنشيط حركة القروض .

- إصدار السندات يساعد الخزينة على الزيادة من مواردها ومن الادخار الوطني في تأثير على أسواق.

- تحصيل الموارد المالية لإنفاقها في مختلف المداخيل الاقتصادية والاجتماعية .

تحصيل الموارد المالية لإنفاقها في مختلف المداخيل لاقتصادية والاجتماعية

و من خلال ما سبق عرضه في الفصول توصلنا إلى جملة من النتائج التالية:

- الخزينة هي عبارة عن صورة مبكرة لكل نشاطات المؤسسة ولا تقتصر على حركة الأموال.

- ارتفاع احتياجات رأس المال العامل بسبب تقديم المؤسسة تسهيلات كبيرة للزبائن من جراء المنافسة المالية.

- تسيير الخزينة العمومية لا ينظر إليه على المدى القصير فقط بل يعد عنصرا هاما ضمن التنمية الاقتصادية لأي مؤسسة في المدى البعيد.

- يسعى مسير الخزينة من خلال مسلكه لوضعية الخزينة إلى اتخاذ قرارات التمويل في حالة العجز واتخاذ القرارات التوظيف في حالة فائض.

- الهدف الأساسي للخزينة العمومية في ظل التنمية الاقتصادية تحفيز العاملين لرفع من الإنتاج وتحقيق الرضا لديهم.

الاقتراحات:

بناءا على ما تقديم ذكره في النتائج توصلنا إلى الاقتراحات و الحلول التي من الممكن أن تساعد الخزينة العمومية في التنمية الاقتصادية.

- تخفيض في احتياجات رأس المال العامل و مصاريف المستخدمين و تنشيط المبيعات حتى تتمكن المؤسسة من
- تحقيق مستوى خزينة الاستغلال وهذا الاهتمام بكل المراحل هذه الدورة.

- بذل مجهود من أجل تفعيل دورتي الاستثمار و التمويل و التي تؤثر ايجابيا على خزينة المؤسسة .

- المتابعة الفعالة لميزانية الخزينة و أخذ الانحرافات بعين الاعتبار من أجل التعديل و التصحيح.

- البحث على أفضل بديل للتوظيف الفوائض النقدية و اختيار أفضل المصادر للتمويل العجز.

- تطبيق عمليات الخزينة العمومية وذلك من اجل تطبيق التنمية الاقتصادية.

قائمة المراجع:

1. بغراز بعدل فريدة ، **تقنيات و سياسات التعبير المصرفي** ، ديوان المطبوعات بن عكنون، الطبعة الأولى، الجزائر،2000.
2. باديس بن يحي بوخلوه ، **الأمثلية في تسيير خزينة المؤسسة** ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، 2013.
3. بعلي محمد الصغير ،**المالية العامة** ،دار العلوم للنشر والتوزيع ،الجزائر ،2003 .
4. جمال جويدان ، **التنمية الاقتصادية** ، دار الصفاء ، الطبعة الأولى ، عمان، 2002.
5. خيرت ضيف ، **الميزانيات التقديرية** ، دار الجامعية ، الطبعة الثانية ، الإسكندرية ، 1975.
6. سويلم محمد ،**إدارة البنوك وصناديق الاستثمار وبورصات الأوراق المالية** ،مؤسسة زهران ،الطبعة الأولى ،الأردن ،1996.

7.سوزي عدلي ناشد ، **الوجيز في المالية العامة** ، دار الجامعية الجديدة ، الطبعة الثانية ، الإسكندرية 2000.

8.طارق الحاج ، **المالية العامة** ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان 2009.

9.عبد الغفار حنفي ، **المنشاة المالية و دورها في التنمية الاقتصادية** ، دار الجامعة ، زكريا غنيم ، بدون طبعة، الإسكندرية ، 2014. ا

10.فوزي عبد المنعم ،**المالية العامة والسياسة المالية** ،منشاة المعارف ،الإسكندرية.

11.فكروس محمد ا، **الموازنات التقديرية أداة فعالة للتسيير**، الطبعة الأولى ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1995.

12.فتح الله العلو ، **اقتصاد و توزيع النقود و الائتمان** ، دار الجامعة ، الطبعة الأولى ، الجزائر ، 2008.

13.محمد سامي رامي ، **مدخل الحديث في استخدام الموازنات** ، دار الجامعة ، الطبعة الثانية ، الإسكندرية ، 2001.

14.محمد الصغير بعلي ، **المالية العامة** ، دار العلوم ، بدون طبعة ، الأزهر ، 2003.

15.محمد مروان ، **مبادئ التحليل في الاقتصاد الجزئي** و الكلي ، دار الثقافة ، الطبعة الثانية ، عمان ، 1992.

16.محمد عبد العزيز عجمية و آخرون ، **التنمية الاقتصادية** ، دار الجامعة ، الطبعة الثانية الإسكندرية ، 2006.

17.مدحت القريش ، **التنمية الاقتصادية (نظريات سياسات ، موضوعات)** ، دار وائل للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2007.

18.محمد بالرابح ، **أفاق التنمية في الجزائر** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بدون طبعة ، وهران ، 2007.

19.هندي منير إبراهيم ، **الإدارة المالية** ، دار النهضة العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، 1997.

20.هني احمد ،**العملة والنقود** ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2000 .

21.هشام محمود الاقداحي، **معالم الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية** ، مؤسسة الشباب ، الطبعة الأولى، الإسكندرية ، 2009.

22 .شيلي فضيل ،**النصوص التشريعية والتنظيمية والمحاسبية والمالية العامة** ،قصر الكتاب ،عمان.